

# تنزيه الأصحاب

# عن

# تنقص أبي تراب

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله، نَحْمَدُهُ، ونَسْتعينُهُ، ونَسْتغفره، ونَتُوب إلَيْه، ونَعُوذ بالله من شُرُور أَنْفسنا، وسَيِّئات أعْمَالنا، مَنْ يهدِهِ الله فلا مضلَّ له، ومَنْ يُضْلل فلا هاديَ له، وأَشْهد أنْ لا إلَه إلَّا الله وَحْده لا شريكَ له. وأَشْهد أنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ، وخيرتُهُ من خَلْقه، صلَّىٰ الله عَلَيه وَعَلَىٰ آلِهِ وأصْحَابه خَيْر الأُمَّة وأتْقَاها، وأعْلَمها وأَهْداها، وَعَلَىٰ أتْبَاعهم الَّذينَ وَرِثُوا عِلْمهم، وَسَاروا عَلَىٰ نَهْجهم القَويم، وَسلَّم تسليمًا كثيرًا.

❑ **أمَّا بَعْد:**

فقَدْ رَأيتُ مَقالًا لأبي تُراب الظَّاهري(١) تَعرَّض فيه للغضِّ من الصَّحابة عامَّة، ومن أَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خاصَّة، وهَذَا المَقَالُ السَّيئ مَنْشورٌ في جريدة عُكَاظ في عدد (٣١٦٣) - السَّبت: ١٣ محرم سنة ١٣٩٥هـ.

وَالتَّعرُّض للصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بالكَلَام الَّذي يَقْتضي التَّنقُّص لهم، والغضَّ منهم لا يَصْدر إلَّا من جاهلٍ، أوْ مبغضٍ للصَّحَابة.

وقَدْ وَرَد الوَعيدُ عَلَىٰ ذَلكَ، فَرَوَىٰ التِّرمذيُّ في «جامعِهِ»، عَنْ عبد الله بن مغفَّل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«اللهَ اللهَ فِي أصْحَابي، لا تَتَّخذوهم غَرَضًا بَعْدي، فَمَنْ أحبَّهم فبُحبِّي أَحبَّهم، ومَنْ أبْغَضهم فببُغْضي أُبْغضهم، ومَنْ آذاهم**

---

(١) هو أبو محمد عبد الجميل بن عبد الحق بن عبد الواحد بن محمد بن الهاشم بن بلال الهاشمي، ويكنىٰ بأبي تراب الظاهري، ولد في «أحمد بور الشرقية» بالهند عام ١٩٢٣م - ١٣٤٣هـ، وتوفي صباح يوم السبت الموافق ٢١/ ٢/ ١٤٢٣هـ.

**فقَدْ آذانِي، ومَنْ آذانِي فقَدْ آذىٰ اللهَ، ومَنْ آذَىٰ اللهَ، يوشك أن يأخذَهُ**»[١].

ورَوَىٰ أبو نُعيم في «الحِلْية»[٢] عَنْ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**شرارُ أُمَّتي أَجْرؤهم عَلَىٰ صَحَابتي**».

ورَوَىٰ الطَّبرانـيُّ عَنْ عبد الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا ذُكِرَ أصْحَابي، فأَمْسكُوا**»[٣].

**وقَالَ مُحمَّد بن سيرين**: «مَا أظنُّ رجلًا ينتقصُ أبَا بكرٍ وعمرَ يحبُّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[٤]، رَواه التِّرمذيُّ، وقَالَ: هَذَا حديثٌ غريبٌ حسنٌ.

ورَوَىٰ أَبو نُعَيم في «الحِلْيَة»[٥] من حَدِيثِ شُعْبة عن سَلَمة بن كهيلٍ عَنْ أَبي الزَّعراء، أَوْ عَنْ زَيْد بن وهبٍ أَنَّ سويدَ بن غفلةَ دَخَل عَلَىٰ عليٍّ بن أَبي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في إمارتِهِ، فقَالَ: يَا أميرَ المُؤْمنين، إنِّي مررتُ بنفرٍ يَذْكرون أنَّ أبا بكرٍ وعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بغيْر الَّذي هما أهلٌ له من الإسْلَام، فنَهَض إِلَىٰ المِنْبر وهُوَ قابضٌ عَلَىٰ يَدي، فقَالَ: والَّذي فَلَق الحبَّة، وَبرأ النَّسَمة، لا يحبُّهما إلَّا مؤمنٌ فاضلٌ، ولا يُبْغضهما ويُخَالفهما إلَّا شقيٌّ مارقٌ، فحُبُّهما قُرْبةٌ، وبُغْضهما مُرُوقٌ، ما بالُ أقْوامٍ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٦٢)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٢٩٠١).

(٢) (٢/ ١٨٣)، وفي إسناده محمد بن الخطاب البلدي وهو مجهول الحال.

(٣) أخرجه الطبراني (١٠/ ١٩٨) (١٠٤٤٨) قال الهيثمي (٧/ ٢٠٢): «فيه مسهر بن عبد الملك، وثقه ابن حبان وغيره، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح». وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٤).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٨٥)، وقال الألباني: صحيح الإسناد مقطوع.

(٥) (٧/ ٢٠١).

يَذْكرون أَخوي رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَزيريه، وَصَاحبيه، وسَيِّدي قريشٍ، وَأَبوي المُسْلمينَ، فأنَا بريءٌ ممَّن يَذْكرهما، وله معاقبٌ.

وإِذَا عُلِمَ ما في هَذِهِ الأَحَاديث من تَحْريم عَيْب الصَّحابة عامَّة، وأَبي بكرٍ وعُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا خاصَّة، وتَحْريم أَذيَّتهم، والتَّعرُّض لمَا فيه تَنقُّصٌ لهُمْ، وغضٌّ من قَدْرهم، وعُلِمَ أيضًا أَنَّه لا يتجرَّأ عَلَىٰ الكَلَام في الصَّحَابة إلَّا شرار هَذِهِ الأُمَّة، فَلْيعلم أيضًا أنَّ الصَّحَابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجلُّ قدرًا، وأكثرُ علمًا، وأقْوَىٰ إيمانًا ممَّن بَعْدهم إِلَىٰ آخر الدَّهر، فيَنْبغي إجْلَالهم، وتَوْقيرهم، واحْترامهم، وتَفْضيلهم عَلَىٰ مَنْ سواهم من سَائر هَذِهِ الأُمَّة.

قَالَ عَبْدُ الله بن عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «**مَنْ كَانَ مستنًّا فَلْيستنَّ بمَنْ قد مات، أُولَئك أصْحَاب مُحمَّدٍ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **كَانوا خيرَ هَذِهِ الأُمَّة، أَبرها قلوبًا، وأَعْمقها علمًا، وأَقَلها تَكلُّفًا، قومٌ اخْتَارهم الله لصُحْبة نبيِّه** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وَنقل دينِهِ، فتَشبَّهوا بأَخْلَاقهم وَطَرَائقهم، فهُمْ أَصْحَاب مُحمَّدٍ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **كَانوا عَلَىٰ الهُدَىٰ المُسْتقيم، واللهِ ربِّ الكَعْبة**»، رَوَاه أبو نُعَيم في «الحِلْيَة»(١).

ورَوَىٰ رُزَين عَنْ عَبْد الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ نَحْوه، وإِذَا علمَ هَذَا، ففي كَلَام أبي تُرَاب خمسةُ مَوَاضع زلَّ فيها عن الحقِّ والصَّواب، وقدْ رأيتُ أنْ أنبِّه عَلَىٰ زلَّاته؛ لئلَّا يغترَّ بها مَنْ لم يعرف قَدْرَ الصَّحَابة وفَضْلهم عَلَىٰ سَائر الأُمَّة.

**المَوْضع الأَوَّل**: زَعَم أبو تُرَاب أنَّ أُمَّهات المُؤْمنين أفْضَل من أمير المُؤْمنين عمرَ بن الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

---

(١) (١/ ٣٠٥).

**والجَوابُ أنْ يُقَالَ:** هَذَا خطأٌ مخالفٌ للأَحَاديث الكَثيرَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومُخَالفٌ لإِجْمَاع الصَّحَابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَىٰ تَفْضيل أَبي بكرٍ، ثمَّ عُمَر عَلَىٰ سَائر الأُمَّة.

**فأَمَّا الأَحَاديثُ، فالأَوَّل مِنْهَا:** ما رَوَاه الإمامُ أَحْمدُ، والطَّبرانيُّ عَن ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَج علينا رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذاتَ غداةٍ بعد طُلُوع الشَّمس، فقَالَ: «**رأيتُ قُبَيل الفَجْر كأنِّي أعطيتُ المَقَاليد والمَوَازين، فأمَّا المَقَاليدُ فهَذِهِ المَفَاتيح، وأمَّا الموازينُ فهَذِهِ الَّتي يُوزَن بها، فَوضعت في كفَّة وَوضعت أُمَّتي في كفَّة، فَوَزنتْ بِهِم، فَرَجحتْ، ثمَّ جيء بأبي بكرٍ، فوزنَ بِهِم فرَجح بهم، ثمَّ جيء بعمرَ، فوزنَ بهم فرَجَح بهم، ثمَّ جيء بعثمانَ فوضعَ في كفَّة وَوضعتْ أُمَّتي في كفَّة، فَرَجح بهم، ثمَّ رفعت**»(١)، هَذَا لَفْظ الطَّبرانيِّ. قَالَ الهيثميُّ: ورجالُهُ ثقاتٌ.

ورَوَىٰ الإمَامُ أَحْمدُ والطَّبَرانيُّ أيضًا عن أَبي أُمَامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوه. ورَوَىٰ الطَّبرانيُّ أيضًا عن مُعَاذ بن جبلٍ، وعرفجة، وأُسَامة بن شريكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحو ذَلكَ أيضًا، وفي هَذِهِ الأَحَاديث أَوْضَح دليلٍ عَلَىٰ أنَّ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفْضَل من أُمَّهات المُؤْمنين، وَمِنْ سَائر هَذِهِ الأُمَّة سوىٰ أَبي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنَّه أفْضَلُ من عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفِيهَا أبْلَغ ردٍّ عَلَىٰ أبي تُرَاب حَيْث فَضَّل أُمَّهات المُؤْمنين عَلَىٰ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بغَيْر دليلٍ، بَلْ بمجرَّد الظَّنِّ المُخَالف للأَدلَّة الصَّحيحة.

**وعَنْ عليِّ بن أَبي طالبٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قَالَ:** كُنْتُ مَعَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذْ

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٧٦) (٥٤٦٩) وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

طلعَ أَبو بكرٍ وعمرُ، فقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«هَذَان سَيِّدا كُهُول أَهْل الجنَّة من الأَوَّلين والآخرينَ إلَّا النَّبيِّين والمُرْسلين، يا عَليُّ، لا تُخْبرهما»**(١)، رَوَاه التِّرمذيُّ، وَابْن مَاجَه، وعَبْد الله بن الإمَام أَحْمد في «زَوَائد المُسْند»(٢)، وإسنادُهُ حسنٌ، وهَذَا لَفْظ التِّرمذيِّ.

**ولَفْظ عَبْد الله قَالَ:** كنتُ عند النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأَقْبَل أَبو بكرٍ وعُمَرُ، فَقَالَ: **«يا عليُّ، هَذَان سيِّدا كُهُول أَهْل الجنَّة وَشَبابها بعد النَّبيِّين والمُرْسلين»**، قَالَ التِّرمذيُّ: وفِي البَاب عن أنسٍ وَابْن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

**وعَنْ أَنَسٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قَالَ:** قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأَبي بَكْرٍ وعُمَر: **«هَذَان سيِّدا كُهُول أَهْل الجنَّة من الأَوَّلين والآخِرينَ إلَّا النَّبيِّين والمُرْسلين، لا تُخْبرهما يا عليُّ»**(٣)، رَوَاه التِّرْمذيُّ، وقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

**وعَنْ أَبي جُحَيفة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قَالَ:** قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَبو بَكْرٍ وعُمَر سيِّدا كُهُول أَهْل الجنَّة من الأَوَّلينَ وَالآخِرينَ إلَّا النَّبيِّين والمُرْسلين»**، رَوَاه ابْنُ ماجه بإسنادٍ حَسَنٍ، وابْنُ حبَّان في «صَحِيحِهِ»(٤).

ورَوَىٰ البزَّارُ، والطَّبرانيُّ عن أَبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٦٥)، وابن ماجه (٩٥)، وصححه بشواهده الألباني في «المشكاة» (٦٠٥٩).

(٢) (١/ ٨٠) (٦٠٢)، وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح وهذا إسناد حسن.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٦٦٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٠٠٥).

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٠٠)، وابن حبان (١٥/ ٣٣٠) (٦٩٠٤)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٨٢٤).

نَحْوه[(١)]. ورَوَىٰ الطَّبَرانـيُّ أيضًا عن ابْن عُمَر[(٢)]، وَجَابر عن عَبْد الله[(٣)] رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نَحْو ذَلك أيضًا.

وفي هَذِهِ الأَحَاديث أوْضَحُ دليلٍ عَلَىٰ أنَّ أفْضَل هَذِهِ الأُمَّة أَبو بكرٍ وعُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وَفيهَا أبلغُ ردٍّ عَلَىٰ أَبي تراب فيمَا شذَّ به من تَفْضيل أُمَّهات المُؤْمنينَ عَلَىٰ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

**وعَنْ عَبْد الله بن حنطب** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **قَالَ**: كُنْت مَعَ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَنظَر إِلَىٰ أَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، فقَالَ: «**هَذَان السَّمع والبَصَر**»، رَوَاه الحاكمُ في «مُسْتدركه»[(٤)]، وقَالَ: صَحيحُ الإسْنَاد.

**وعَنْ أَبي سَعِيدٍ الخدريِّ** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **قَالَ**: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَا من نبيٍّ إلَّا وَلَه وَزيرَان من أَهْل السَّماء، وَوَزيران من أَهْل الأَرْض، فأَمَّا وَزيرَاي من أَهْل السَّماء فَجبريلُ وَمِيكَائيلُ، وأَمَّا وَزيرَاي من أَهْل الأَرْض فأَبو بكرٍ وعُمَر**»، رَوَاه

---

(١) أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ١٦٨) (٢٤٩٢)، والطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٥٩) (٤٤٣١)، قال الهيثمي (٩/ ٥٣): فيه علىٰ بن عابس، وهو ضعيف.

(٢) أخرجه ابن عساكر (٤٤/ ١٧٣)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ١٦٨) (٢٤٩٢)، وقال الهيثمي (٩/ ٥٣): فيه عبد الرحمن بن مالك بن مغول متروك.

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٣٤٠) (٨٨٠٨)، وابن عساكر (٤٤/ ١٧٣)، قال الهيثمي (٩/ ٥٣): فيه المقدام بن داود، وقد قال ابن دقيق العيد: إنه وثق، وضعفه النسائي وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٤) (٣/ ٧٣) (٤٤٣٢)، وأخرجه أيضًا الترمذي (٣٦٧١)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٨١٤).

التِّرْمذيُّ، وقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ[١].

**وَعَن ابْن عُمَر** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا **قَالَ:** قَالَ رَسُولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَنَا أَوَّلُ مَنْ تنشقُّ عَنْه الأرضُ، ثمَّ أبو بكرٍ، ثمَّ عُمَرُ، ثمَّ آتي أَهْلَ البَقِيع فيُحْشرون معي، ثمَّ أَنْتَظر أَهْلَ مكَّة حتَّىٰ أُحْشَر بَيْن الحَرَمين**»[٢]، رَوَاه التِّرْمذيُّ، وَابْنُ حبَّان فِي «صحيحِهِ»، والحَاكمُ في «مُسْتَدركه»، مختصرًا، وقَالَ التِّرْمذيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وقَالَ الحَاكمُ: صَحيحُ الإِسْنَاد.

وفِي هَذَا الحَدِيثِ والحَدِيثَيْن قَبْله أَوْضحُ دليلٍ عَلَىٰ أنَّ أفْضَل هَذِهِ الأُمَّة أبو بكرٍ وعُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وفيهَا أبْلَغُ ردٍّ عَلَىٰ أَبي تُرَاب فيما شذَّ به من تَفْضيل أُمَّهات المُؤْمنينَ عَلَىٰ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

**وعَنْ عُقْبَةَ بن عَامِرٍ** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **قَالَ:** سمعتُ رَسُولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَقُول: «**لَوْ كَانَ بَعْدي نبيٌّ، لكَانَ عُمَر بن الخطَّاب**»، رَوَاه الإمامُ أحمدُ، والتِّرْمذيُّ، وَالحَاكمُ في «مُسْتدركه»، وقَالَ التِّرْمذيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وقَالَ الحَاكمُ: صَحيحُ الإِسْنَاد، ولَمْ يُخرِّجَاه، وَوَافقه الذَّهبيُّ في «تَلْخيصِهِ»[٣].

وفِي هَذَا الحَدِيثِ فَضيلةٌ ظَاهرةٌ لعمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والأَحَاديثُ فِي فَضْل عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كثيرةٌ جدًّا، وفيما ذكرتُهُ ههنا كفايةٌ في الرَّدِّ عَلَىٰ أَبي ترابٍ، وَبَيَان خطئِهِ

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٨٠)، وضعفه الألباني في «المشكاة» (٦٠٦٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٩٢)، وابن حبان (١٥/ ٣٢٤) (٦٨٩٩)، والحاكم (٢/ ٥٠٥) (٣٧٣٢)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٢٩٤٩).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٤) (١٧٤٤١)، والترمذي (٣٦٨٦)، والطبراني (١٧/ ٢٩٨) (٨٢٢)، والحاكم (٣/ ٩٢) (٤٤٩٥)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٢٨٤).

وشُذُوذه حَيْث فَضَّل أُمَّهات المُؤْمنين عَلَىٰ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وأمَّا إجْمَاعُ الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عَلَىٰ تَفْضيل أبي بَكْرٍ، ثمَّ عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عَلَىٰ سَائر الأُمَّة، فرَوَاه البخاريُّ في «صَحيحِهِ»، وَأَبو دَاود، والتِّرمذيُّ، وعَبْد الله ابْن الإمام أحْمَد في كتَاب «السُّنَّة»، عَنْ نافعٍ، عَن ابْن عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ: كنَّا نخيرُ بَيْن النَّاس في زَمَن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَنخير أبَا بكرٍ، ثمَّ عُمَر بن الخطَّاب، ثمَّ عفَّان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.. هَذَا لَفْظ البخاريِّ في إحْدَىٰ الرِّوَايتين، وقَالَ التِّرمذيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ غَرِيبٌ[1].

وفِي الرِّوَاية الأُخْرىٰ عند البخاريِّ قَالَ: كنَّا في زمن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا نَعْدل بأَبِي بَكْرٍ أحدًا، ثمَّ عُمَر، ثمَّ عُثْمان، ثمَّ نَتْرك أَصْحَابَ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا نُفَاضل بَيْنهم[2]. ورَوَاه أبو دَاود بهَذِهِ الزِّيَادة.

**وعندَ عَبْد الله بن الإمَام أَحْمد:** ثمَّ لا نُفَضِّل أحدًا عَلَىٰ أحدٍ[3].

**وفِي روايةٍ له:** ويَبْلغ ذَلكَ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَلَا يُنْكره عَلَينا[4].

وفي روايةٍ لَه، ولأَبي دَاود عَنْ سالم بن عَبْد الله عَنْ أَبيه قَالَ: كنَّا نَقُول ورَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حيٌّ: أفْضَل أُمَّة النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أبو بكرٍ، ثمَّ عُمَر، ثمَّ عُثْمان[5].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٥)، وأبو داود (٤٦٢٧)، والترمذي (٣٧٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٩٧)، وأبو داود (٤٦٢٧).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٥٧٧) (١٣٥٩).

(٤) «السنة» لعبد الله بن أحمد (٢/ ٥٧٦) (١٣٥٧).

(٥) «السنة» لعبد الله بن أحمد (٢/ ٥٧٥) (١٣٥٣)، وأبو داود (٤٦٢٨)، وصححه الألباني.

ورَوَىٰ الإمامُ أحمدُ في «مُسْنده»، وابنُهُ عَبْدُ الله في كتاب «السُّنَّة» من حَدِيثِ سُهَيل بن أبي صالحٍ، عَنْ أَبيه عَن ابْن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كنَّا نعدُّ ورَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيٌّ وأَصْحَابُهُ مُتوافرون: أَبو بكرٍ، وعُمَر، وعُثْمان، ثمَّ نسكتُ[1].

ورَوَىٰ عَبْدُ الله أيضًا في كتاب «السُّنَّة»[2] من حَدِيثِ عمر بن أسيد عن ابْن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كنَّا نَقُول في زمن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: رَسُولُ الله خيرُ النَّاس، ثمَّ أَبُو بكرٍ، ثمَّ عُمَر.

ورَوَىٰ عَبْدُ الله أيضًا في كتاب «السُّنَّة»[3]، عَنْ أَبي هُرَيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كنَّا نعدُّ وأَصْحَابُ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتوافرُونَ خَير هَذِهِ الأُمَّة بعد نَبيِّها أَبو بكرٍ، وعُمَر، ورَوَاه الحَارثُ بن أبي أُسَامة في «مُسْنده»[4]، ولَفْظه قَالَ: كنَّا معشرَ أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونَحْن مُتوافرون نَقُول: أفْضَل هَذِهِ الأُمَّة بعد نَبيِّها أَبو بكرٍ، ثمَّ عُمَر، ثمَّ عُثْمَان، ثمَّ نَسْكت.

ورَوَىٰ البخاريُّ في «صحيحِهِ»، وأَبو دَاوُدَ في «سننِهِ»، وعَبْد الله ابْن الإمَام أَحْمَد في كتَاب «السُّنَّة» عَنْ مُحمَّد بن الحنفيَّة قَالَ: قُلْتُ لأَبي: أيُّ النَّاس خيرٌ بَعْد رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ. قُلْت: ثمَّ من؟ قَالَ: ثمَّ عُمَر. وخشيتُ أَنْ يَقُول:

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٤) (٤٦٢٦) وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح علىٰ شرط مسلم. و«السنة» لعبد الله بن أحمد (٢/ ٥٧٤) (١٣٥٠).

(٢) (٢/ ٥٧٤) (١٣٥١).

(٣) (٢/ ٥٧٦) (١٣٥٦).

(٤) (٢/ ٨٨٨) (٩٥٩).

عُثْمان. قُلْت؟ ثمَّ أنتَ؟ قَالَ: ما أنا إلَّا رجلٌ من المُسْلمينَ[(١)].

ورَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ وابنُهُ عَبْدُ الله في «زَوَائد المُسْند»[(٢)]، وفِي كتاب «السُّنَّة»[(٣)] من طُرُقٍ كثيرةٍ، وَابْن ماجه، عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّه قَالَ: «خَيْرُ هَذِهِ الأُمَّة بعد نَبيِّها: أَبُو بَكْرٍ ثمَّ عُمَر »[(٤)].

وفِي بَعْض الرِّوَايات عند الإمَام أَحْمَد وابنِهِ عَبْد الله عن أبي جحيفة، وعَبْد خير عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّه قَالَ: «خَيْر هَذِهِ الأُمَّة بعد نبيِّها: أَبُو بَكْرٍ، وخَيْرها بعد أَبِي بَكْرٍ: عُمَر، ولَوْ شئتُ سَمَّيت الثَّالث».

ورَوَىٰ أبو نُعَيم في «الحِلْيَة»[(٥)] من حَدِيث أَبِي جُحَيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبنا عليُّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَىٰ مِنبَر الكُوفَة، فقَالَ: «ألَا إنَّ خيرَ النَّاس بعد رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، ثمَّ عُمَرُ، ولو شئتُ أَنْ أُخْبركم بالثَّالث لأَخْبرتُكمْ، ثمَّ نزلَ من المِنبَر وهُوَ يَقُول: عُثْمان عُثْمان».

ورَوَىٰ أَبو نُعَيم أيضًا من حَدِيثِ سُوَيد مَوْلىٰ آل عُمَر، وَابْن حريث قَالَ: سَمعتُ عليَّ بن أَبِي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُول عَلَىٰ المِنْبَر: «إنَّ أفْضَل النَّاس بَعْد رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، وعُمَر، وعُثْمان»[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧١)، وأبو داود (٤٦٢٩).

(٢) (١/ ١١٠) (٨٧٩) وقال شعيب الأرنؤوط: أسانيده صحاح.

(٣) (٢/ ٥٨٧) (١٣٩٠).

(٤) (٨/ ٣٥٩).

(٥) (٨/ ٣٥٩).

(٦) «الحلية» (٨/ ٣٥٨).

ورَوَىٰ الإمَامُ أَحْمَدُ في «مسندِهِ»[١]، وابنُهُ عَبْد الله في كتاب «السُّنَّة»[٢]، والحَاكمُ في «مُسْتَدركه»[٣]، عَنْ عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: سبقَ رَسُولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصلَّىٰ أَبُو بَكْرٍ، وثلَّث عمرُ، ثمَّ خَبَطتنا فتنةٌ، ويَعْفو اللهُ عمَّن يَشَاء. قَالَ الحَاكمُ: صَحيح الإسْنَاد، ولَمْ يُخرِّجاه، وَوَافَقه الذَّهبيُّ في «تَلْخيصِهِ».

**قَالَ الجَوْهريُّ:** المُصلِّي تَالي السَّبق. قَالَ أَبو عُبَيد: وأَصْلُ هَذَا في الخَيْل، فالسَّبقُ الأوَّل، والمُصلي الثَّانِي. قيلَ له: مُصَل؛ لأنَّه يَكُون عند صلا الأوَّل. وصِلَاه: جانِبَا ذَنَبه عن يمينِهِ وشمالِهِ، ثمَّ يتلوه الثَّالث[٤]. انْتهَىٰ.

**وعَنْ عمَّار بن ياسرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قَالَ:** مَنْ فَضَّل عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وعمرَ أحدًا من أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقَدْ أَزْرَىٰ عَلَىٰ المُهَاجرين والأنْصَار، وَاثْني عَشَر ألفًا من أَصْحَاب مُحمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. رَوَاه الطَّبرانيُّ في «الأَوْسَط»[٥]. قَالَ الهيثميُّ: وفِيهِ حازم بن جَبَلة، ولَمْ أَعْرفه، وَبقيَّةُ رجالِهِ ثقاتٌ.

وقَالَ عَبْدُ الله ابْن الإمَام أَحْمَد في كتاب «الزُّهْد»[٦]: حَدَّثني أبو مَعْمر، حَدَّثنا ابْن أَبي حازمٍ قَالَ: جاءَ رجلٌ إِلَىٰ عليِّ بن الحُسَين فقَالَ: ما كَانَ مَنْزلة أَبي بَكْرٍ وعمر من رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: كَمَنزلتهما منه السَّاعة. وقَدْ ذَكَره الهيثميُّ في

---

(١) (١/ ١٤٧) (١٢٥٨) وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

(٢) (٢/ ٥٨٤) (١٣٨١).

(٣) (٣/ ٧١) (٤٤٢٦).

(٤) انظر: «لسان العرب» لابن منظور (١٤/ ٤٦٦).

(٥) (١/ ٢٥٤) (٨٣٢).

(٦) (١/ ٩٢) (٥٧٧).

«مَجمع الزَّوائد»، وقَالَ: رَوَاه عبدُ الله، وَابْن أَبي حازمٍ لَمْ أَعْرفه، وشَيْخُ عَبْد الله ثقةٌ.

**وقَالَ مَسْروقٌ:** حبُّ أَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ومَعْرفة فَضْلهما من السُّنَّة.. ذَكَره ابْنُ عبد البرِّ في «الاسْتيعَاب».

**وقَالَ القرطبيُّ في «المُفْهِم»:** المَقْطوعُ به عند أَهْل السُّنَّة أفضليَّة أَبي بكرٍ، ثمَّ عُمَر.

وإِذَا علمَ ما ذَكَرنا من إجْمَاع الصَّحَابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عَلَىٰ تَفْضيل أَبي بَكْرٍ، ثمَّ عُمَر، ثمَّ عُثْمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عَلَىٰ سَائر الأُمَّة، وأَنَّهم لَمْ يَسْتَثنوا في إجْمَاعهم خصلةً من خِصَالِ الفَضْل؛ لا العِلْم، وَلَا غَيْره.

وعلم أيضًا أَنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كَانَ يبلغُهُ قولُ أَصْحَابه في تَفْضيل أَبي بَكْرٍ، ثمَّ عُمَر، ثمَّ عثمان، فَلَا يُنْكره.

وعلمَ أيضًا ما حَكَاه القرطبيُّ عن أَهْل السُّنَّة من تَفْضيل أَبي بَكْرٍ، ثمَّ عُمَر، فليعلم أيضًا أَنَّه لم يُخَالف إجْمَاع الصَّحَابة، وأَهْل السُّنَّة من بَعْدهم سوَىٰ الرَّوَافض الَّذينَ يُفضِّلون عليًّا، وأَهْل بَيْته عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وقَدْ سَلَك أبو ترابٍ طَرِيقةً تُشْبه طريقةَ الرَّوَافض في تَفْضيله أُمَّهات المُؤْمنين عَلَىٰ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فَخَالف السُّنَّةَ، والإجماعَ، وشذَّ عن طَريق أَهْل السُّنَّة والجَمَاعة، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ**﴾ [النساء: ١١٥] الآية.

**وممَّن خَرَقَ الإجْمَاعَ أيضًا:** أبو مُحمَّد بن حزم.

قَالَ الحافظُ الذَّهبيُّ في تَرْجمة أُمِّ المُؤْمنين عَائشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا في كتابه «تاريخ

الإِسْلَام وطَبقَات المَشَاهير والأعْلَام»[1] : ومن عَجيب ما وَرَد أنَّ أبَا مُحمَّد بن حزمٍ مَعَ كَوْنه أعلمَ أَهْل زمانِهِ، ذَهَب إِلَىٰ أنَّ عائشةَ أَفْضل من أبيها، وهَذَا ممَّا خرقَ به الإجْمَاع. انْتهَىٰ.

**المَوْضع الثَّانِي:** زَعَم أبُو تُراب أنَّ أبَا هُريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَلَب الصَّحَابة كلَّهم بعلمِهِ، وَغَزارة حفظِهِ لحَدِيث المُصْطفىٰ. قَالَ: وهَذَا مُعَاذ بن جبلٍ، وَابْن مَسْعودٍ، وَعليُّ بن أبي طالبٍ كَانُوا أَفْقَه من عُمَر، وهُوَ نَفْسه يَشْهد بذَلكَ، وَلَكنهم لَمْ يَكُونوا أَفْضَل منه.

**والجَوابُ أنْ يُقَالَ:** لا شكَّ أنَّ أبَا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ من عُلَماء الصَّحَابة وحُفَّاظهم، وَقَدْ حفظَ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علمًا كثيرًا، وكذَلكَ عليُّ بن أبي طالبٍ، ومُعَاذ بن جبل، وَابْن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَكنَّهم مع ذَلكَ لم يَكُونوا مثل أَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في العِلْمِ، فقَدْ كَانَا يَفُوقَان غَيْرهما من الصَّحَابة في العِلْمِ، وفِي جَميع الفَضَائل.

وسيأتِي ذِكْرُ ما لهما من المَزَايا في كَلَام شَيْخ الإسْلَام أبي العبَّاس ابْن تيمية إنْ شاءَ الله تَعَالىٰ.

وقَدْ شهدَ حَبْرُ الأُمَّة عَبْد الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بغَزارة العِلْمِ، وَشَهد له بذَلكَ أيضًا حُذَيفة بن اليَمَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسَعيد ابْن المُسَيب، وعَمْرو بن مَيْمون، وإبْرَاهيم النَّخَعي. وَسَيأتي ذِكْرُ أقْوالهم إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالىٰ.

وَقَد امْتازَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بخِصَالٍ لَمْ تكنْ لمَنْ بَعْده من الصَّحَابة فضلًا عن

---

(١) (٤/ ١٢٥).

غَيْرهم، وَهِيَ من أَوْضَح الأدلَّة عَلَىٰ غَزارة علمِهِ، وأنَّ عليًّا، ومعاذًا، وابْن مَسْعودٍ، وَابْن عمرَ، وأبا هُرَيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا يُقَاسون به في العلم فضلًا عَنْ أنْ يَكُونوا أعلمَ منه.

منها: أَنَّه وَافَق ربَّه، أو وَافَقه ربُّه في عدَّة مواضع مَذْكورة في الصِّحاح وغيرها، وَسَيأتِي حَدِيثُ ابْن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفِيهِ قَالَ ابْنُ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ما نَزَل بالنَّاس أمرٌ قطُّ، فَقَالوا فيه، وقَالَ فيه عمرُ، إلَّا نزلَ فيه القرآنُ عَلَىٰ نَحْو ما قَالَ عمرُ»(١).

ومِنْهَا: أَنَّه استنبطَ الأَمْر الَّذي أشكلَ عَلَىٰ أَصْحَاب النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَخفي عَلَيهم، وذَلكَ حينَ حلفَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ألَّا يدخلَ عَلَىٰ نسائِهِ شهرًا، فقَالَ النَّاسُ: طَلَّق رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نساءَهُ، فَاسْتأذنَ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقَالَ لَه: أَطلَّقتَ نساءَكَ؟ فقَالَ: «**لا**»، فَقَام عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَىٰ باب المَسْجد، وَنَادىٰ بأَعْلَىٰ صوتِهِ: لَمْ يُطلِّق رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نساءَهُ، وَنَزلتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٨٣]، قَالَ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فكُنْت أنَا اسْتَنبطتُ ذَلكَ الأمرَ. والحَدِيثُ بذَلكَ في «صَحيح مُسْلم»(٢).

وفِي هَذِهِ القصَّة فضيلةٌ ظاهرةٌ لعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ودليلٌ عَلَىٰ أَنَّه من أَكْبَر أُولي الأَمْر الَّذينَ نَوَّه اللهُ بهم في هَذِهِ الآيَة الكَريمَة.

وَمِنْها: أَنَّ اللهَ تَعَالىٰ جَعَل الحقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عمرَ وقلبِهِ، وقَدْ جاءَ في ذَلكَ عدَّةُ أَحَاديث:

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٨٢)، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٩٠٨).

(٢) (١٤٧٩).

**الأَوَّل مِنْهَا**: عَنْ نَافع، عَن ابْن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ جَعَل الحقَّ عَلَىٰ لسَان عُمَر وقَلْبه**»(١)، قَالَ: وقَالَ ابْنُ عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ما نَزَل بالنَّاس أمرٌ قطُّ فقَالوا فيه، وقَالَ فيه عمرُ إِلَّا نزلَ فِيهِ القُرْآن عَلَىٰ نَحْو ما قَالَ عمرُ.. رَوَاه الإمَامُ أَحْمَدُ، والتِّرمذيُّ، وابْن حبَّان في «صحيحِهِ»(٢)، وقَالَ التِّرْمذيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ غَرِيبٌ.

**قَالَ**: وفِي البَاب عَن الفَضْل بن عبَّاس، وأَبي ذرٍّ، وأَبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

**وفِي روايةٍ لابْن حبَّان: «إِنَّ اللهَ جَعَل الحقَّ عَلَىٰ لسان عُمَر يَقُول به»**(٣).

**الحَدِيثُ الثَّانِي**: عن أَبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمعتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «**إِنَّ الله وَضَع الحقَّ عَلَىٰ لسَان عُمَر يَقُول به**»، رَوَاه ابْنُ مَاجَه(٤).

وقَدْ رَوَاه الحَاكمُ في «مُسْتدركه»(٥)، ولَفْظه قَالَ: سَمعتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «**إِنَّ اللهَ جَعَل الحقَّ عَلَىٰ لسَان عُمَر وقَلْبه**»، قَالَ الحاكمُ: صحيحٌ عَلَىٰ شَرْط

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٨٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٥٣) (٥١٤٥)، والترمذي (٣٦٨٢)، وابن حبان (١٥/ ٣١٨) (٦٨٩٥)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

(٣) هذا اللفظ من رواية أبي نعيم في «الحلية» (٥/ ١٩١) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٣٦). أما روايتا ابن حبان فبلفظ: «إِنَّ اللهَ جَعَلَ الحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ»، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح علىٰ شرط مسلم.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٩٦٢)، وابن ماجه (١٠٨)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

(٥) (٣/ ٩٣) (٤٥٠١).

الشَّيْخين، ولَمْ يُخرِّجاه. وقَالَ الذَّهبيُّ في «تلْخيصه»: عَلَىٰ شرط مسلم.

**الحَدِيثُ الثَّالث**: عن أَبي هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ اللهَ جَعَلَ الحقَّ عَلَىٰ لسَان عُمَر وقَلْبه**»[1]، رَوَاه الإمَامُ أَحْمَد، والبزَّار، والطَّبَرانيُّ في «الأَوْسط». قَالَ الهيثميُّ: ورجالُ البزَّار رجالُ الصَّحيح غَيْر الجَهْم بن أبي الجَهْم، وهو ثقةٌ.

**الحَدِيثُ الرَّابع**: عن عُمَر بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمعتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقُول: «**إنَّ اللهَ وَضَع الحقَّ عَلَىٰ لسَان عمرَ وقَلْبه يقُول به**»، رَوَاه الطَّبَرانيُّ في «الأَوْسط»[2]. قَالَ الهيثميُّ: وفيه عليُّ بن سعيدٍ العكامرين ولَمْ أَعْرفه، وبقيَّة رجالِهِ رجالُ الصَّحيح.

**الحَدِيثُ الخَامس**: عَنْ بلالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ اللهَ جَعَلَ الحقَّ عَلَىٰ لسَان عمرَ وقَلْبه**»، رَوَاه الطَّبَرانيُّ[3].

**الحَدِيث السَّادس**: عَنْ مُعَاوية بن أَبي سُفْيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إنَّ اللهَ جَعَلَ الحقَّ عَلَىٰ لسَان عمرَ وَقَلْبه**»، رَوَاه الطَّبَرانيُّ[4]، وهَذَا الحَدِيث والَّذي قَبْله ضَعيفَان، وَمَا قَبْلهما من الأَحَاديث يَشْهد لَهُما، ويُقوِّيهما.

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٤٠١) (٩٢٠٢)، وأبو يعلىٰ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٩/ ٢١٩) (٨٨٦١)، وتمَّام (٢/ ٢٥٣) (١٦٦٤)، وابن حبان (١٥/ ٣١٢) (٦٨٨٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٤٢)، وصححه الألباني.

(٢) (٧/ ٧) (٦٦٩٢).

(٣) في «الكبير» (١/ ٣٥٤) (١٠٨١)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

(٤) في «الكبير» (١٩/ ٣١٢) (١٦٣٧٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

وَفِي هَذِهِ الأَحَادِيث أوْضَح دَليلٍ عَلَىٰ أَنَّه لَمْ يكن في الصَّحَابة بَعْد أَبِي بَكْر أعْلَم من عمرَ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالىٰ جَعَل الحقَّ عَلَىٰ لسانِهِ وقلبِهِ يَقُول به، ومَنْ كَانَ كذَلكَ، فلابدَّ أنْ يَكُون أَعْلَم ممَّنْ لم يَجْعل الله الحقَّ عَلَىٰ لسانِهِ وقَلْبه، وَفيها أبْلَغُ ردٍّ عَلَىٰ أَبي تراب حَيْث زَعَم أنَّ أبا هُرَيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ غلبَ الصَّحَابةَ كُلَّهم بعلمِهِ، ومِنْهم عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأن عليًّا، ومعاذًا، وابْن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانوا أفْقَه من عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

**ومِنْهَا:** ما في «صَحيح البخاريِّ»[١]، عَن أَبِي هُرَيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لقَدْ كَانَ فيما قَبْلكم من الأُمَم مُحدَّثون، فإنْ يَكُ في أُمَّتي أحدٌ، فإنَّه عمرُ**».

**وفِي روايةٍ:** «**لقَدْ كَانَ فيمن كَانَ قبلكم من بني إسْرَائيل رجالٌ يُكلَّمون من غير أن يَكُونوا أنْبيَاء، فإنْ يكنْ من أُمَّتي منهم أحدٌ فعُمَرُ**»[٢].

وَفِي «صَحيح مُسْلم»، وَ«جَامع التِّرْمذيِّ» عن عَائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه كَانَ يَقُولُ: «**قَدْ كَانَ يَكُون في الأُمَم قَبْلكم مُحدَّثون، فإنْ يكنْ في أُمَّتي منهم أحدٌ، فإنَّ عُمرَ بن الخطَّاب منهم**»[٣]، قَالَ التِّرْمذيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ.

**وقَالَ مسلمُ بن وهبٍ:** تَفْسير «مُحدثون»: مُلْهَمُون.

**وقَالَ التِّرمذيُّ:** أَخبَرني بعضُ أَصْحَاب ابْن عُيينة، عَنْ سُفْيان بن عُيينة قَالَ:

---

(١) (٣٦٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٨٩).

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٩٨)، والترمذي (٣٦٩٣).

مُحَدثون يَعْني مُفهَّمون. وقد رَوَاه الطَّبَرانيُّ في «الأَوْسط»[١]، ولَفْظه قَالَ: «ما كَانَ نبيٌّ إلَّا في أُمَّته مُعلَّم أو مُعلَّمان، وإنْ يكنْ في أُمَّتي منهم أحدٌ، فهُوَ عمرُ بن الخطَّاب، إنَّ الحقَّ عَلَىٰ لسَان عُمَر وقَلْبه».

وعن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قَالَ: «إذَا ذُكر الصَّالحون فَحَيَّ هَلا لعُمرَ ما كنَّا نبعد أَصْحَاب مُحمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ السَّكينة تنطقُ عَلَىٰ لسَان عُمَر»، رَوَاه الطَّبَرانيُّ في «الأَوْسط»[٢]، قَالَ الهيثميُّ: وإسنادُهُ حسنٌ.

وقَدْ رَوَاه مسددٌ، وأَحْمَد بن منيع، عَن الشَّعبيِّ أنَّ عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كنَّا أَصْحَاب مُحمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا نشكُّ أَنَّ السَّكينة تنطقُ عَلَىٰ لسَان عُمَر»[٣].

ورَوَىٰ عَبْدُ الله بن الإمَام أَحْمَد في كتَاب «السُّنَّة»[٤] من طَريق الشَّعبيِّ عن وَهْب السُّوائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبنا عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقَالَ: مَنْ خيرُ هَذِهِ الأُمَّة بَعْد نَبيِّها؟ فقُلْت: أنتَ يا أميرَ المُؤْمنين. قَالَ: لَا، خَيرُ هَذِهِ الأُمَّة بعد نَبيِّها أَبُو بَكْرٍ، ثمَّ عُمَر، وما كنَّا نبعدُ أَنَّ السَّكينة تنطقُ عَلَىٰ لسَان عمر».

وعن ابْن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «ما كنَّا نَبْعد أَنَّ السَّكينةَ تَنْطق عَلَىٰ لسَان عُمَر»، رَوَاه الطَّبَرانيُّ[٥]. قَالَ الهيثميُّ: وإسنادُهُ حسنٌ.

---

(١) (٩/ ٦٦) (٩١٣٧).

(٢) (٥/ ٣٥٩) (٥٥٤٩).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٢٨)، والضياء (٢/ ١٧١) (٥٥٠).

(٤) (٢/ ٥٨٢) (١٣٧٤).

(٥) في «الكبير» (٩/ ١٦٧) (٨٨٤٦).

**وعَنْ طارق ابْن شهابٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قَالَ**: كنَّا نَتحدَّث أَنَّ السَّكينةَ تَنْزِل عَلَىٰ لسَان عُمَر. رَوَاه الطَّبَرَانيُّ(١). قَالَ الهيثميُّ: ورجالُهُ ثقاتٌ.

وَفِي هَذِهِ الأَحَاديث دَليلٌ عَلَىٰ أَنَّه لَمْ يكنْ في الصَّحَابة بَعْد الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أعْلَم من عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفيهَا أَبْلَغ ردٍّ عَلَىٰ أَبي تُرَاب حَيْث فضَّل عليًّا، وأبا هُرَيرة، ومعاذًا، وابنَ مَسْعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَىٰ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالعِلْمِ والفِقْهِ..

ومنها أَنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمرَ بالاقتداءِ بأَبي بَكْرٍ وعمرَ خاصَّة كَمَا في الحَدِيثِ الَّذي رَوَاه الإِمَامُ أَحْمَد في «مُسْنده»، وابنُهُ عبد الله في كتاب «السُّنَّة»، والتِّرْمذيُّ، وابنُ ماجه، وابنُ حبَّان في «صحيحِهِ»، والحاكمُ في «مُسْتدركه» عن حُذَيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كنَّا عند رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقَالَ: **«إِنِّي لا أَرَىٰ مقَامي فيكم إِلَّا قليلًا، فَاقْتَدوا باللَّذين من بَعْدي؛ أَبي بَكْرٍ وعمرَ، واهْتَدوا بهَدْي عمَّارٍ، وما حَدَّثكم ابْنُ مَسْعودٍ فَاقْبَلوه»**(٢).

هَذَا لفظُ ابْن حبَّان، وَرِوَاية التِّرْمذيِّ، وَابْن مَاجه مُخْتصرة، وقَالَ التِّرْمذيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حسنٌ. قَالَ: وَفِي البَاب عن ابْن مسعودٍ. وفي رِوَاية الإِمَام أَحْمَد: **«وَمَا حَدَّثكم ابْنُ مسعودٍ فَصدِّقوه»**(٣)، ورَوَاه الحاكمُ بنحْوه، وقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مِن أَجَلِّ ما رُوي في فَضَائل الشَّيْخين، وصَحَّح هَذَا الحَدِيثَ وَوَافَقه الذَّهبيُّ عَلَىٰ

---

(١) في «الكبير» (٨/ ٣٢٠) (٨٢١٨).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٢) (٢٣٢٩٣)، والترمذي (٣٦٦٢)، وابن ماجه (٩٧)، وأبو يعلىٰ كما في «إتحاف الخيرة» (٩/ ٢٠٨) (٨٨٣٤)، والحاكم (٣/ ٧٩) (٤٤٥٣) بنحوه، وابن عساكر (٣٣/ ١١٦)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١١٤٣).

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٥) (٢٣٣٢٤).

تَصْحيحه، ثمَّ رَوَىٰ الحَاكمُ حَدِيثَ ابْن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذي أَشَار إليه التِّرْمذيُّ وصَحَّحه، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

وحَدِيث حُذَيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أوْضَح الأدلَّة عَلَىٰ أَنَّه لَمْ يكنْ في الصَّحَابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أعْلَم من أَبي بَكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لأَنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يكنْ لِيأْمر عُلماء الصَّحَابة بالاقْتدَاء بمَنْ هو دُونَهم في العِلْمِ، وإنَّما يَأْمرُهُمْ بالاقْتدَاء بمَنْ هُوَ أعْلَم منهم. وَفِيهِ أبْلَغ ردٍّ عَلَىٰ أبي تُرَاب حَيْث فضَّل أبَا هُرَيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في العِلْمِ وفَضَّل عليًّا، ومعاذًا، وابْنَ مَسْعود، وابنَ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَىٰ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في العِلْمِ والفِقْهِ.

ومنها أَنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعْطَىٰ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَضْلَ اللَّبن الَّذي شربَ منه في منامِهِ، وأَوَّلَ ذَلكَ بالعِلْمِ كما في الحَدِيثِ الَّذي رَوَاه الإمَام أَحْمَدُ والشَّيْخان والتِّرْمذيُّ عن عَبْد الله بن عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحدِّث قَالَ: «**بَيْنا أنا نائمٌ رَأيتُني أتيتُ بقَدَح لبنٍ، فَشَربتُ منه حتَّىٰ أنِّي أرىٰ الرِّيَّ يَخْرج في أطْرَافِي** -وفِي روايةٍ: **من أظْفَاري- ثمَّ أعطيتُ فَضْلي عمرَ بن الخطَّاب**»، فَقَالوا: فما أَوَّلت ذَلكَ يا رَسُول الله؟ قَالَ: «**العِلْم**»(١).

**قَالَ التِّرْمذيُّ**: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ غَرِيبٌ. وقَدْ رَوَاه الطَّبْرانيُّ، ولفظُهُ: أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**رأيتُ في النَّوم أنِّي أعطيتُ عُسًّا**(٢) **مملوءًا لبنًا**،

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٣٠) (٦١٤٢)، والبخاري (٨٢)، ومسلم (٢٣٩١)، والترمذي (٢٢٨٤).

(٢) العُسُّ: القَدَح الكَبِيرُ، وجمعُه: عِسَاس وأَعْسَاس. «النهاية» لابن الأثير(٣/ ٢٣٦).

فَشَربتُ منه حتَّىٰ تَملأت حتَّىٰ رأيتُهُ يَجْري في عُرُوقي بَيْن الجِلْدِ واللَّحْم، فَفَضلتْ فضلةٌ، فأَعْطَيتها عمرَ بن الخطَّاب، فأَوِّلوها». قَالوا: يا نبيَّ الله، هَذَا علمٌ أعْطَاكه اللهُ، فَمَلأك منه فَفَضلتْ فضلةٌ فأَعْطَيتها عمرَ بن الخطاب، فقَالَ: «أَصبتُمْ»(١).

قَالَ الهيثميُّ: ورجالُهُ رجالُ الصَّحيح، وقَدْ رَوَاه الحاكمُ في «مُسْتدركه» بنحْوه، وقَالَ: صحيحٌ عَلَىٰ شَرْط الشَّيخين، ولَمْ يُخرِّجاه، وَوَافقه الذَّهبيُّ في «تَلْخيصه».

وهَذَا الحَدِيثُ من أوْضَح الأدلَّة عَلَىٰ غَزارة علمِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأَنَّه لمْ يكنْ في الصَّحَابة بعد أَبي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحدٌ يُمَاثل عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في العِلْمِ، أو يُقَاربه. وفيهِ أبْلَغ ردٍّ عَلَىٰ أبي ترابٍ فيما شذَّ به من تَفْضيل عليٍّ، وأَبي هُرَيرة، ومُعَاذ، وابْن مسعودٍ، وَابْن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَىٰ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالعِلْم والفِقْهِ.

وقَدْ شهدَ حَبْر الأُمَّة عبدُ الله بن مَسْعود، وحُذَيفة بن اليَمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بغَزَارة العِلْمِ، وهُمَا من أعْلَم الصَّحَابة بمَرَاتب الصَّحَابة في العِلْمِ، وَشَهد له بذَلكَ أيضًا عَمْرو بن مَيْمون، وإبْرَاهيم النَّخعي، وكلٌّ مِنْهما عالمٌ بمَرَاتب الصَّحَابة في العِلْمِ. قَالَ أَبو وَائل: قَالَ عَبْدُ الله (يَعْني: ابْنَ مَسْعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «لوْ أنَّ علمَ عُمَر وُضع في كفَّة الميزان، ووُضع عِلْمُ أَهْل الأَرْض في كفَّة، لَرَجح علمُهُ بعِلْمِهِمْ».

قَالَ وكيعٌ: قَالَ الأعمشُ: فأَنْكرتُ ذَلكَ، فأتيتُ إبراهيمَ فَذَكرتُهُ له، فقَالَ: وما أَنْكرتَ من ذَلكَ! فوالله لقَدْ قَالَ عبدُ الله أفْضَل من ذَلكَ، قَالَ: «إنِّي لأحسبُ تسعَةَ أعْشَار العِلْمِ ذَهَب يومَ ذَهَب عُمَرُ»، رَوَاه الطَّبرَانيُّ بأَسَانيد(٢). قَالَ الهيثميُّ ورجالُهُ:

---

(١) أخرجه الطبراني (١٢/ ٢٩٣) (١٣١٥٥)، والحاكم (٣/ ٩٢) (٤٤٩٦).

(٢) في «الكبير» (٩/ ١٦٣) (٨٨٢٨).

هَذَا رجالُ الصَّحيح غير أَسَد بن موسىٰ، وهو ثقةٌ.

وقَدْ رَوَاه الحاكمُ في «مُسْتدركه»(١) من طَريق الأعْمَش عن أَبي وَائل، عَنْ عَبْد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: «لَوْ وُضع علمُ عُمَر في كفَّة ميزانٍ، ووُضع عِلْمُ النَّاس في كفَّة لرَجَح علمُ عُمَر». قَالَ الحاكمُ: عَلَىٰ شَرْط الشَّيْخين، وَوَافقه الذَّهبيُّ فِي «تَلْخيصه».

وقَالَ الحافظُ أَبُو عُمَر بن عبد البرِّ في كتاب «الاسْتيعَاب»(٢): قَالَ ابْنُ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «لَوْ وُضع عِلْمُ أحْيَاء العَرب في كفَّة ميزَان، ووُضِعَ عِلْمُ عُمَر فِي كفَّة، لرَجَح عِلْمُ عُمَر، ولقَدْ كَانوا يَرَون أَنَّه ذَهَب بتِسْعَة أعْشَار العِلْمِ».

ولمجلسٌ كُنْتُ أجلسُهُ مع عُمَر أَوْثَق من عَمَل سنةٍ.

وقَالَ مُحمَّد بن سَعْدٍ في «الطَّبقَات»(٣): أَخْبَرنا أبو مُعَاوية الضَّرير، أَخْبَرنا الأعمشُ عن شَقيق، قَالَ: قَالَ عبدُ الله (يَعْني: ابْنَ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ): «لَوْ وُضع علمُ أحْيَاء العَرَب في كفَّة، وعلمُ عُمَر في كفَّة، لَرَجح بِهِم عِلْمُ عمرَ».

**قَالَ أَبو مُعَاوية:** فَقَالَ الأعمشُ: فَحدَّثتُ بهَذَا الحَدِيثِ إبْراهيمَ فَقَالَ: قَالَ عبدُ الله: «إنْ كنَّا لنَحْسبُ عُمَر قَدْ ذَهَب بتِسْعةِ أعْشَار العِلْمِ»، إسنادُهُ صحيحٌ عَلَىٰ شَرْط الشَّيخين.

**وعَنْ زيد بن وَهْبٍ قَالَ:** قَالَ عَبْدُ الله (يعني: ابْن مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ): «إنَّ عمرَ كَانَ أعْلَمنا بالله، وأَقْرَأنا لكتاب الله، وأَفْقَهنا في دين الله، وكَانَ إِذَا سَلَك طريقًا وَجدناه

---

(١) (٣/ ٩٢) (٤٤٩٧).

(٢) (٣/ ١١٤٩).

(٣) (٢/ ٢٥٦).

سهلًا، فإذا ذُكر الصَّالحون فحَي هلا بعمرَ»، ورَوَاه الطَّبرانيُّ بأَسَانيد[١]، قَالَ الهيثميُّ: ورجالُ أَحَدها رجالُ الصَّحيح.

وقد رَوَاه الحاكمُ فِي «مُسْتدركه»[٢] مختصرًا، ولفظه عَنْ زيد بن وهب عن ابْن مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «كَانَ عمرُ أتقَانا للرَّبِّ، وأقْرأنا لكتاب الله».

وفي روايةٍ عن عَبْد الله بن مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّه قَالَ: «إِذَا ذُكر الصَّالحون، فحَيْهلا بعمرَ، إنَّ إسلامَ عمرَ كَانَ نصرًا، وإنَّ إمارتَهُ كانت فتحًا، وايْم الله، إنِّي لأَحْسب بَيْن عَيْنيه ملكًا يُسدِّده»، رَوَاه الطَّبرَانيُّ[٣].

وقَالَ حُذَيْفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «كأنَّ عِلْمَ النَّاس كلِّهم قد دسَّ في جحرٍ مع عِلْمِ عمرَ»، ذَكَره ابْنُ عَبْد البر في «الاسْتيعَاب»، وقَدْ رَوَاه ابْنُ سعدٍ في «الطَّبقَات»[٤]، فقَالَ: أَخبَرنا معاويةُ الضَّرير عن الأَعْمش، عن شمرٍ، قَالَ: قَالَ حُذَيْفةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «لكأنَّ علمَ النَّاس كَانَ مَدْسوسًا في جحرٍ مع عمرَ»، رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ.

وعَنْ حُذَيْفة أيضًا أَنَّه قَالَ: «إنَّما يُفْتي النَّاسَ ثلاثةُ رجلٍ: إمامٌ، أوْ والٍ، ورجلٌ يَعْلم ناسخَ القرآن من المَنْسوخ -قَالوا: يا حُذَيْفة، ومَنْ ذاك؟ قَالَ: عُمَر بن الخَطَّاب- أوْ أحْمَق مُتكلِّف»، رَوَاه الدَّارميُّ في «سُنَّته»[٥].

---

(١) في «الكبير» (٩/ ١٦٢) (٨٨٢٦).

(٢) (٣/ ٩٢) (٤٤٩٨).

(٣) في «الكبير» (٩/ ١٦٤) (٨٨٣٢).

(٤) (٢/ ٢٥٦).

(٥) (١/ ٢٧٢) (١٧٧) وفي سنده انقطاع، فإن محمد بن سيرين لم يدرك حذيفة.

وعَنْ سَعيد بن المُسيَّب أَنَّه قَالَ: ما أَعْلم أحدًا من النَّاس كَانَ أعْلَم بعد رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من عمرَ بن الخَطَّاب. رَوَاه إسْحَاق بن راهويه، وذَكَره الحافظُ ابْنُ حجر في «المَطَالب العالية».

وعَنْ أَبي إسْحَاق، عَنْ عَمْرو بن ميمون قَالَ: ذَهَب عمرُ بثُلُثي العِلْمِ، فذكرَ لإبْرَاهيم، فقَالَ: ذَهَب عمرُ بتِسْعةِ أعْشَار العِلْمِ.. رَوَاه الدَّارميُّ في «سُننه»[(١)].

وقَالَ مُحمَّد بن سعدٍ في «الطَّبقَات»[(٢)]: أَخْبَرنا مُحمَّد بن عُبَيد الطَّنافسيُّ: حَدَّثني هَارُون البَرْبريُّ، عَنْ رجلٍ من أَهْل المَدينَة، قَالَ: دفعتُ إِلَىٰ عمر بن الخَطَّاب، فإِذَا الفُقَهاء عنده مثلَ الصِّبْيان، قَد اسْتَعْلىٰ عليهم في فقهِهِ وعلمِهِ.

ورَوَىٰ ابْنُ سعدٍ أيضًا في «الطَّبقات»[(٣)] عَن ابْن عمرَ رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا أَنَّه سُئل: مَنْ كَانَ يُفْتي النَّاس في زَمَن رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟ فقَالَ: أَبُو بَكْرٍ، وعمرُ، وما أَعْلم غَيْرهما.

وقَدْ تقدَّم قريبًا حَدِيثُ حُذَيْفةَ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، عن النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَنَّه قَالَ: «**وَمَا حَدَّثكم ابْنُ مسعودٍ فَاقْبلوه**»، وفِي روايةٍ: «**فَصدِّقوه**»[(٤)].

ورَوَىٰ التِّرْمذيُّ عن حُذَيْفةَ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**وَمَا حَدَّثكم حُذَيْفةُ فُصدِّقوه**»[(٥)].

---

(١) (١/ ٣٦٩) (٣٦٧)، وإسناده ضعيف.

(٢) (٢/ ٢٥٦).

(٣) (٢/ ٢٥٤).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) أخرجه الترمذي (٣٨١٢)، وضعفه الألباني في «المشكاة» (٦٢٤١).

**قَالَ التِّرْمذيُّ**: هَذَا حَدِيثٌ حسنٌ، فنَحْن نُصدِّق ابْنَ مسعودٍ وحُذَيْفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا فيمَا حَدَّثا به عن عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من غَزَارة العِلْمِ، ورُجْحانه عَلَىٰ عِلْمِ غيره من النَّاس، ونُكذِّب أبا ترابٍ ومَنْ سَلَكَ مَسْلكه الفاسد، وقَالَ بقَوْله البَاطل في الغضِّ من قَدْر أَمير المؤمنين عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وتَفْضيل بَعْض الصَّحَابة عليه في العِلْمِ.

**وأَمَّا قَوْل أبي ترابٍ**: إنَّ معاذَ بن جبل، وابنَ مسعودٍ، وعليَّ بن أبي طالبٍ كانوا أفْقَه من عمرَ، وهُوَ نَفْسه يَشْهد بذَلكَ، فَجَوابه أن يُقَالَ: هَذِهِ دَعْوىٰ مجرَّدة لا دليلَ عَلَيها. وقَدْ ذَكَرتُ من الأَدلَّة الكَثيرَة ما يَشْهد بكَذب هَذِهِ الدَّعْوىٰ، ويَشْهد برُجْحان عِلْمِ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَلَىٰ عِلْمِ غَيْره من الصَّحَابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ سوَىٰ أَبي بَكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ويَكْفي في رَدِّها ما تَقدَّم عن ابْن مسعودٍ، وحُذَيْفة، وَسَعيد بن المُسيَّب، وعَمْرو بن ميمون، وإبْراهيم النَّخعي أنَّهم شَهدوا لعمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بغَزَارة العِلْمِ، ورُجْحانه عَلَىٰ سَائر النَّاس سوىٰ الصِّدِّيق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

قَالَ شَيخُ الإسْلَام أَبو العبَّاس ابْن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالىٰ- في «مِنْهَاج السُّنَّة»[(١)]: «قَدْ أخْبرَ عنه النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ (أي: عَنْ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ) من العِلْمِ والدِّين والإلْهَام بما لَمْ يخبر بمثلِهِ لا في حقِّ عثمانَ، وَلَا عليٍّ، ولا طَلْحة، وَلَا الزُّبير».

وسُئِلَ شَيْخ الإسْلَام أَبو العبَّاس أيضًا عن رَجُلين اخْتلَفا، فقَالَ أَحدُهُما: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيق، وعُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أعْلَمُ وأفْقَهُ من عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقَالَ الآخرُ: بَلْ عليُّ بن أبي طالبٍ أعلمُ وأفقهُ من أَبي بَكْرٍ وعمرَ، فأَيُّ

---

(١) (٨/ ٦٤).

القَوْلين أصوبُ؟ وإِذَا ادَّعىٰ مُدَّعٍ أَنَّ إجماعَ المُسْلمين عَلَىٰ أَنَّ عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أعلمُ وأفقهُ من أَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَكُون محقًّا أَوْ مخطئًا.

**فَأَجَابَ رَحِمهُ اللهُ تَعَالىٰ:** لَمْ يَقُل أحدٌ من عُلَماء المُسْلمين المُعْتَبرين: إنَّ عليًّا أعلمُ وأفقهُ من أَبي بَكْرٍ وعمرَ، بَلْ ولا من أَبي بَكْرٍ وَحْده، ومُدَّعي الإجْمَاع عَلَىٰ ذَلكَ من أجْهَل النَّاس، وأكْذَبهم، بَلْ ذَكَر غيرُ واحدٍ من العُلَماء إجْمَاع العُلَماء عَلَىٰ أَنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيق أعْلَم من عليٍّ، منهم الإمامُ مَنْصور بن عبد الجبَّار السمعاني المروزي أَحَد الأَئمَّة السِّتَّة من أَصْحَاب الشَّافعيِّ، ما ذكر في كتابِهِ «تَقْويم الأدلَّة» إجْمَاع عُلَماء السُّنَّة عَلَىٰ أَنَّ أبا بكرٍ أعلمُ من عليٍّ.

وما علمتُ أحدًا من الأئمَّة المَشْهورين يُنَازع في ذَلكَ، وكيفَ وأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيق كَانَ بحَضْرة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْتي، ويأمر، ويَنْهىٰ، ويَقْضي، ويَخْطب كَمَا كَانَ يفعلُ ذَلكَ إِذَا خَرَج هو وأَبُو بَكْرٍ يَدْعو النَّاسَ إِلَىٰ الإسْلَام، ولَمَا هَاجَرا جَميعًا ويَوْم حُنَين، وغَيْر ذَلكَ من المَشَاهد، والنَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاكتٌ يقرُّه عَلَىٰ ذَلكَ، ويَرْضىٰ بما يَقُول، ولَمْ تكنْ هَذِهِ المرتبةُ لغَيْره.

وَكَانَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مُشَاورته لأَهْل العِلْم، والفِقْهِ، والرَّأي من أَصْحَابه يُقدِّم في الشُّورىٰ أبا بكرٍ وعُمَر، فهُمَا اللَّذان يَتقدَّمان في الكَلَام والعِلْم بحَضْرة الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ سَائر أَصْحَابِهِ، وقَدْ رُوِيَ في الحَديثِ أَنَّه قَالَ لَهُما: «**إِذَا اتَّفقْتما عَلَىٰ أَمرٍ، لَمْ أُخَالِفْكُما**»(١).

---

(١) لم أقف عليه.

وفي «السُّنن» عنه أَنَّه قَالَ: «**اقْتَدوا باللَّذين من بَعْدي: أَبي بَكْرٍ، وعُمَر**»(١)، ولَم يجعل هَذَا لغَيْرهما، بَلْ ثبتَ عنه أَنَّه قَالَ: «**عَليكُمْ بسُنَّتي، وسُنَّة الخُلَفاء الرَّاشدين المَهْديِّين من بَعْدي، تَمسَّكوا بها، وعَضُّوا عَلَيها بالنَّواجذ، وإِيَّاكم ومُحْدثات الأُمُور، فإِنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ**»(٢)، فَأَمر باتِّباع سُنَّة الخُلَفاء، وهَذَا يتناولُ الأئمَّة الأَرْبعة، وخصَّ أبا بكرٍ، وعُمَر بالاقْتدَاء بِهِما، ومَرْتبة المُقْتدىٰ به في أفعالِهِ، وَفيمَا سنَّه للمُسْلمينَ فَوْق مَرْتبة المُتَّبع فيمَا سَنَّه فقَط.

وفِي «**صَحيح مُسْلم**»: أنَّ أَصْحَابَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانوا مَعَه في سفرٍ، فقَالَ: «**إِنْ يُطِعِ القَوْمُ أبا بَكْرٍ وعُمَر يَرْشدوا**»(٣)، وقَدْ ثَبتَ عن ابْن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّه كَانَ يُفْتي عن كتَاب الله، فإِنْ لَمْ يجد فبما سَنَّه رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإِنْ لَمْ يَجد، أفْتَىٰ بقَوْل أَبي بَكْرٍ وعمرَ، ولَمْ يكنْ يَفْعل ذَلكَ بعثمانَ وعليٍّ، وَابْن عبَّاس حَبْر هَذِهِ الأُمَّة، وأَعْلم الصَّحَابة، وأَفْقَههم في زَمَانه، وهُوَ يُفْتي بقوْل أَبي بَكْرٍ وعُمَر مقدِّمًا لقَوْلهما عَلَىٰ قَوْل غَيْرهما من الصَّحَابة، وقَدْ ثَبتَ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قَالَ: «**اللَّهمَّ فَقِّهه في الدِّين، وعَلِّمه التَّأويل**»(٤).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢) من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٧٣٥).

(٣) أخرجه مسلم (٦٨١) من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولفظه: «فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا».

(٤) أخرجه أحمد (١/ ٢٦٦) (٢٣٩٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٥٨٩).

وأيضًا، فأَبُو بَكْرٍ وعُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا كَانَ اختصاصُهُما بالنَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فَوْق اخْتصَاص غَيْرهما، وأَبُو بَكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كَانَ أكْثَر اخْتصَاصًا، فإنَّه كَانَ يَسْمر عنده عامَّة اللَّيل يُحدِّثه في العِلْمِ والدِّين، وَمَصَالح المُسْلمين.

**إِلَىٰ أنْ قَالَ**: وفِي «الصَّحيحَيْن» عَن ابْن عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ: «وضعَ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَلَىٰ سَريره، فتكنَّفه النَّاسُ يَدْعون، ويُثْنون، ويُصلُّون عليه قبل أنْ يرفعَ، وأنا فيهم، فلَمْ يَرُعني إلَّا رجلٌ قَدْ أَخذ بمَنْكبي من وَرَائي، فالتفتُّ، فإِذَا هو عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فترحَّم عَلَىٰ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقَالَ: ما خِلْتُ أحدًا أحب إليَّ أن أَلْقَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بعلمِهِ منكَ، وَايْم الله، إنْ كنتُ لأظنُّ أنْ يَجْعلك اللهُ مع صَاحبَيك، وذَلكَ أنِّي كنتُ كثيرًا ما أسمع النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَقُولُ: «جئتُ أنا وأَبُو بَكْرٍ وعمرُ، وَدَخلتُ أنا وأَبُو بَكْرٍ وعمرُ، وَخَرجتُ أنا وأَبُو بَكْرٍ وعمرُ»، فإنْ كنتُ لأَرْجو أو أظنُّ أن يَجْعلك اللهُ مَعَهما»[(١)].

وفي «الصَّحيحَيْن» وغَيْرهما أَنَّه لمَّا كَانَ يوم أُحُد، قَالَ أَبو سُفْيان لمَّا أُصيب المُسْلمون: أفِي القَوْم محمَّدٌ؟ أفِي القَوْم محمدٌ؟ أفِي القوم محمَّدٌ؟ فقَالَ النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا تُجيبُوه**»، فقَالَ: أفِي القَوْم ابْن أبي قُحافة؟ أفِي القَوْم ابْن أبي قُحافة؟ أفِي القَوْم ابْن قُحافة؟ فقَالَ النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا تُجيبُوه**»، فقَالَ: أفِي القَوْم ابْن الخَطَّاب؟ أفِي القَوْم ابْن الخَطَّاب؟ أفِي القَوْم ابْن الخَطَّاب؟ فقَالَ النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا تُجيبُوه**»، فقَالَ لأَصْحَابِهِ: أمَّا هَؤُلَاء، فقَدْ كُفيتُمُوهم، فلَمْ يَمْلك عمرُ نَفْسه أنْ قَالَ: كذبتَ يا عدوَّ الله، إنَّ الَّذينَ عَددت لأحياءٌ، وقد بَقِي لَكَ ما

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٨٥)، ومسلم (٢٣٨٩).

يَسُوؤك... وذَكَر الحَديثَ(١).

فهَذَا أميرُ الكفَّار في تلكَ الحَال إنَّما سألَ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دون غَيْرهم لعلمِهِ بأنَّهم رءوسُ المُسْلمين؛ النَّبيُّ وَوَزيرَاه، ولهَذَا سأَلَ الرَّشيدُ مالكَ بن أنسٍ عن مَنْزلتهما من النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حياتِهِ، فقَالَ: مَنْزلتهما في حياتِهِ كمَنْزلتهما منه بعد مماتِهِ.

**قُلْت**: وقد تقدَّم عن عليِّ بن الحسين أَنَّه أجابَ بنحْو هَذَا الجوَاب.

وقَدْ ذَكَر شيخُ الإسْلَام أبُو العَبَّاس -رَحمَهُ اللهُ تَعالىٰ- في جَوَابٍ آخرَ أَنَّ الرَّشيدَ قَالَ لمَالك لمَّا أَجَابه بهَذَا الجوَاب: شَفَيْتني يا مالكُ.

قَالَ شيخُ الإسْلَام رَحِمهُ اللهُ تَعَالىٰ: وكَثْرة الاخْتصَاص والصُّحبة مع كَمَال المَودَّة والائتلَاف والمحبَّة والمُشَاركة في العِلْمِ والدِّين تَقْتضي أَنَّهما أحقُّ بذَلكَ من غَيْرهما، وهَذَا ظاهرٌ بينٌ لمَنْ له خبرةٌ بأَحْوَال القوم، أَمَّا الصِّدِّيق فإنَّه مع قيامِهِ بأُمُور من العِلْمِ والفقه عَجَز عنها عمرُ حَتَّىٰ بَيَّنها لهم، لم يُحْفظ له قولٌ يُخَالف نصًّا، وهَذَا يدلُّ عَلَىٰ غايَة البَرَاعة.

وأيضًا؛ فالصَّحَابةُ في زَمَن أَبي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يَكُونوا يَتنَازَعون في مسألةٍ إلَّا فَصَلها بَيْنهم أَبُو بَكْرٍ، وارْتَفَعَ بعد النِّزاع بَيْنهم، فلا يُعْرف بَيْنهم في زمانِهِ مسألةٌ واحدةٌ تنَازَعوا فيها إلَّا ارْتفعَ النِّزاعُ بَيْنهم بسببه كَتنَازعهم في وفاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومَدْفنه، وفِي ميرَاثِهِ، وفي تَجْهيز جَيْش أُسَامة، وَقتَال مَانِعِي الزَّكَاة، وغَيْر ذَلكَ من المَسَائل

(١) أخرجه البخاري (٣٠٣٩)، وأبو داود (٢٦٦٢) من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يخرجه مسلم.

الكبار، بل كَانَ خَليفَة رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيهم يُعلِّمهم ويُقوِّمهم ويُبيِّن لهم ما تَزُول معه الشُّبهة، فلم يَكُونوا معه يَخْتَلفون، وهَذَا يدلُّ عَلَىٰ غَايَة العِلْم.

وقَدْ قامَ مقامَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأقامَ الإسْلَام فلم يُخلَّ بشيءٍ منه، بَلْ دَخَل النَّاسُ من الباب الَّذي خَرَجوا منه مع كَثْرة المُخَالفين من المرتدِّين وغَيْرهم، وكَثْرة الخَاذِلِين، فَكملَ به من عِلْمِهم ودِينِهِمْ ما لا يُقَاومه فيه أحدٌ حَتَّىٰ قام الدِّينُ كما كَانَ.

**إِلَىٰ أنْ قَالَ:** وأيضًا فعليُّ بن أبي طالبٍ تَعلَّم من أَبي بَكْرٍ بعضَ المَسَائل بخلاف أَبي بَكْرٍ، فإنَّه لم يَتعلَّم من عليٍّ بن أبي طالبٍ، كما في الحَدِيثِ المَشْهور الَّذي في السُّنن حَديثه صَلَاة التَّوبة عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ إِذَا سمعتُ من النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثًا يَنْفعني اللهُ منه بما شَاءَ أن يَنْفعني، فإِذَا حَدَّثني غيره اسْتَحْلفته، فإِذَا حلفَ لي، صَدَّقته، وحَدَّثني أَبُو بَكْرٍ، وصدق أَبُو بَكْرٍ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قَالَ: «**ما مِنْ مُسْلم يُذْنب ذنبًا، ثُمَّ يتوضَّأ ويُحْسن الوُضُوء، ويُصلِّي رَكْعَتين، ويَسْتغفر الله إلَّا غفرَ لَه**»(١).

وممَّا يُبيِّن هَذَا أنَّ أئمَّة علماء الكُوفَة الَّذينَ صَحبوا عمرَ وعليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كعَلْقَمة والأَسْود وشُرَيح القاضي، وغَيْرهم، كَانوا يُرجِّحون قولَ عُمَر عَلَىٰ قول عليٍّ، وأمَّا تَابعو أَهْل المَدينَة ومكَّة والبصرة، فهَذَا عندهم أظْهَر وأشْهَر من أن يُذْكر، وإنَّما الكوفة ظَهَر فيها فقهُ عليٍّ، وعلمُهُ بحَسَب مقامه فيها مدَّة خلافتِهِ، وكل شيعة

(١) أخرجه أحمد (١/ ٨) (٤٧)، وأبو داود (١٥٢١)، والترمذي (٤٠٦، ٣٠٠٦)، وابن ماجه (١٣٩٥)، وحسنه الألباني في «المشكاة» (١٣٢٤).

عَلَىٰ الَّذينَ صَحبوه لا يُعْرف عن أحدٍ مِنْهم أَنَّه قَدَّمه عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، لَا في فِقْهٍ، ولا عِلْمٍ، ولا غَيْرهما، بَلْ كَانَ شيعتُهُ الَّذينَ قاتلوا معه عَدُوه كَانوا مَعَ سَائر المُسْلمين يُقدِّمون أبَا بكرٍ وعُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا إلَّا مَنْ كَانَ عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يُنْكر عليه ويذمُّه مع قلَّتهم في عهد عليٍّ، وخُمُولهم، وَكَانوا ثَلَاث طوائفَ: طَائفَة غَلَت فيه كالَّتي ادَّعت فيه الإلهيَّة، وهؤُلَاء حَرَّقهم عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بالنَّار، وَطَائفَة كَانت تسبُّ أبا بكرٍ، وكَانَ رَأْسهم عبد الله بن سبأ، فلمَّا بلغ عليًّا ذَلكَ، طَلَب قتله فهَرَب، وَطَائفَة كَانَت تُفضِّله عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وعمرَ، قَالَ: لا يَبْلغني عن أحدٍ منكم أَنَّه فَضَّلني عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وعمر إلَّا جَلَدته حدَّ المفتري.

وقَدْ رُوِيَ عن عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من نَحْو ثَمَانين وجهًا، وأكثر أَنَّه قَالَ عَلَىٰ مِنْبَر الكُوفَة: خَيْرُ هَذِهِ الأُمَّة بعد نَبيِّها أَبُو بَكْرٍ وعُمَر -إِلَىٰ أنْ قَالَ- ورَأْس الفَضَائل العلم، وكلُّ مَنْ كَانَ أفضلَ من غَيْره من الأَنْبيَاء والصَّحَابة وغَيْرهم، فإنَّه أَعْلَم منه، قَالَ تَعالَىٰ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمر: ٩].

والدَّلائلُ عَلَىٰ ذَلكَ كثيرةٌ، وَكَلام العُلَماء في ذَلكَ كثيرٌ.

ثمَّ قرَّر الشَّيخ -رَحمَهُ اللهُ تَعالَىٰ- أنَّ أبا بكرٍ وعمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أعْلَم من عليٍّ ومعاذ بن جبلٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا -إِلَىٰ أن قَالَ- ولَمْ يختصَّ عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بتبليغ شيءٍ من العِلْم إلَّا وقد اختصَّ غَيْره بما هو أكْثَر منه، فالتَّبليغ العام الحَاصل بالولاية حَصَل لأَبي بَكْرٍ وعمر وعُثْمان منه أكثر ممَّا حَصَل لعليٍّ، وأمَّا الخاصُّ، فابْنُ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا كَانَ أكثر فُتْيا منه، وأَبو هُريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أكثر روايةً منه، وعليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أعْلَم منهما كَمَا أنَّ أبا بكرٍ وعمرَ وعُثْمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أعْلَم منهما أيضًا، فإنَّ الخُلَفاء الرَّاشدين قاموا من تَبْليغ العِلْم العَام بما كَانَ النَّاس أحْوَج إليه بما بَلَّغه مَنْ بلغ بَعْض

العلم الخاص -إِلَىٰ أن قَالَ- وما يَذْكرانه كَانَ عنده (أي: عند عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ) عِلْمٌ باطنٌ امتاز به عن أَبي بَكْرٍ وعمر وغَيْرهما، فهَذَا من مَقَالات المَلَاحدة الباطنيَّة ونَحْوهم الَّذينَ فيهم من الكُفْر ما ليس في اليَهُود والنَّصَارىٰ.. انْتهَىٰ المقصودُ من كَلَامه ملخصًا، وفيه أبلغُ ردٍّ عَلَىٰ أبي تُراب فيما شذَّ به من تَفْضيل بعض الصَّحَابة في العِلْمِ والفِقْهِ عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وهَذَا جراءةٌ سيئةٌ من أَبي ترابٍ حَاصلُها الغضُّ من أَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وقَالَ شيخُ الإسْلَام أبو العبَّاس ابْن تيمية -رَحمَهُ اللهُ تَعَالىٰ- أيضًا في «منهاج السُّنَّة»[(١)]: أَهْلُ السُّنَّة يَقُولون ما اتفق عَلَيه عُلَماؤهم: إنَّ أَعْلم النَّاس بعد رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أَبُو بَكْرٍ، ثمَّ عُمَر، وقَدْ ذكرَ غيرُ واحدٍ الإجْمَاع عَلَىٰ أنَّ أبا بكرٍ أعْلَم الصَّحَابة كلِّهم. انْتهَىٰ.

وقَدْ خَرَق أبو تُرَابٍ الإجْمَاع، وَخَالف أَهْل السُّنَّة حَيْث فَضَّل أبَا هُرَيرة والبُخَاري عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وعمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا بالعِلْمِ، وفَضَّل عليًّا ومعاذًا، وابن مسعود، وابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ بالعِلْمِ والفِقْهِ.

**وأَمَّا قَوْله:** وهو نفسُهُ يَشْهد بذلك.

**فَجوابُهُ أن يُقَالَ:** لم يَثْبت ذَلكَ عن عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وَعَلَىٰ تَقْدير ثُبُوته، فإنَّما ذَلكَ من باب التَّواضع.. ومن هَذَا الباب قصَّته مع المَرْأة حين قَالَ وهو عَلَىٰ المِنْبَر: يا أيُّها النَّاس، لا تُغَالوا في صَدَاق النِّساء، وَنَهاهم أن يَزيدُوا عَلَىٰ أرْبع مئة درهم، فَقَامت امرأةٌ فَقَالت: إنَّ اللهَ يَقُول: **(وآتيتم إحداهن قنطارًا من ذهب)**، وهي هَكَذا في قراءة ابْن

(١) (٧/ ٥٠٠).

مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فَرَجع عمرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَنْ قَوْله، وقَالَ: كلُّ النَّاس أفْقَه من عمرَ، فهَذَا من باب التَّواضع، وليسَ مَعْناه أنَّ تلكَ المرأة أو غيرها أفْقَه من عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَلَىٰ الإطلاق كَمَا قَدْ يَفْهمه بعضُ الجهَلة الأغْبيَاء، وَتَواضع عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مع المَرْأة وغَيْرها يعدُّ من المَنَاقب لا من المَعَايب.

**أَمَّا قَوْله:** ولكنَّهم لَمْ يَكُونوا أفضل منه:

**فَجوابُهُ أن يُقَالَ:** لو كَانَ عليٌّ ومعاذٌ وابنُ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أفْقَه من عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، لَكَانوا أفضلَ منه؛ لأَنَّ العلمَ رَأْس الفَضَائل، وأكْمَلها وأَشْرَفها، وَلَكنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَدْ فَاقَهم كُلَّهم في العِلْمِ والفِقْهِ، وفِي غَيْر ذَلكَ من الخِصَالِ الحَميدَة، فلذَلكَ كَانَ أفْضَل منهم.

**وأَمَّا قَوْله:** وليسَ لإنْسَانٍ أن يقرنَ الفَضْل بالعِلْمِ.

**فَجوابُهُ:** أنْ يُقَالَ: بَلْ ليسَ لإنسانٍ أن يُفرِّق بَيْن الفَضْل وبَيْن العِلْمِ؛ لأَنَّ العلمَ خَصْلةٌ من خصَال الفَضَائل، وهُوَ رَأْسها وأكْمَلها وأَشْرَفها، وَلَا يَكُون الإنسانُ فاضلًا إلَّا بالعِلْمِ، وإذَا لم يَتَّصف بالعِلْمِ، فإنَّه لا يَكُون فاضلًا، وإنَّما يَكُون ناقصًا، وكَفَىٰ بالعِلْمِ شَرفًا وفَضيلةً، وَكَفىٰ بالجَهْل نقصًا وَوَضيعةً.

وهَهُنا أمرٌ يَنْبغي التَّنبيه عليه، وهُوَ أَنَّ العلمَ لَا يَكُون فضيلةً في حقِّ كلِّ أحدٍ، وإنَّما يَكُون فضيلةً في حقِّ مَنْ يعمل بعلمِهِ، فيخشىٰ ربَّه، ويُسَارع إِلَىٰ ما يُرْضيه من الأَقوَال والأعْمَال، ويَجْتنب ما يُسْخطه منها.

وأمَّا الَّذي يَكُون معه علمٌ وهو لا يَخْشىٰ ربَّه، ولا يَلْتمس رضاه، ولَا يَجْتنب نَهيه، فهَذَا جاهلٌ في الحَقيقَة، وعلمُهُ لا يَكُون فضيلةً في حقِّه، وإنَّما يَكُون حُجَّةً عَلَيْه،

ووبالًا يَوْم القيَامَة.

وقَدْ قَالَ عَبْدُ الله بن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «كَفَىٰ بخَشْية الله علمًا، وَكَفىٰ بالاغْتِرَار جهلًا»، رَوَاه عَبْدُ الله بن الإمَام أَحْمَد في كتاب «الزُّهْد»[1]، وروَىٰ عَبْد الله أيضًا في كتاب «الزُّهْد»[2] عن ابْن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّه قَالَ: «ليسَ العِلْمُ بكَثْرة الرِّواية، ولكن العِلْم الخَشْية»، وروَىٰ الطَّبَرانـيُّ عن أبي هُرَيرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يرْفَعه: «**أشدُّ النَّاس عذابًا يوم القِيَامَة عَالِمٌ لا يَنْفعه علمُهُ**»[3]، وما أكثرَ هَذَا الضَّرب الرَّديء في زَمَاننا! لا أكْثَرهم الله.

**المَوْضع الثَّالث**: زَعَم أبو ترابٍ أنَّ أبا بكرٍ وعمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مَاتَا، ولَمْ يَحْفظا القرآن كلَّه، وقد حفظ أَبُو بَكْرٍ من الأَحَاديث مئةً واثْنَين وأرْبَعين.. وعُمَر خَمْس مئة حَدِيث، وسَبْعةً وَثَلَاثين، وَلَكن ابنه كَانَ أعْلَم منه، فقَدْ حَفظ أَلْفي حَدِيثٍ، وست مئة وَثَلَاثين.. وغَلَب الجميعَ أَبو هُرَيرة، فله خَمْسة آلاف حَدِيثٍ وثَلاث مئة وأرْبَعة أَحَاديث، فهَل نقول: إنَّ أبا هُرَيرة كَانَ أفضلَ من أَبي بَكْرٍ؟ كلَّا، فالفضلُ غير العِلْمِ والفِقْهِ والاجْتهَاد والحِفْظِ.

**وَالجَوابُ**: أنْ يُقَالَ: لا يَخْفىٰ ما في هَذَا الكَلَام من الجَرْأة والتَّهجُّم عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وما يَدْري أبا تُراب أنَّ أبا بكرٍ وعمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مَاتَا ولَمْ يَحْفظا القرآنَ كلَّه؟! إنَّا نُطَالبه بإقامة الدَّليل عَلَىٰ ذَلكَ.

---

(١)(١/ ١٣٠) (٨٦٤).

(٢)(١/ ١٣١) (٨٦٧).

(٣) أخرجه الطبراني في «الصغير» (١/ ٣٠٥) (٥٠٧)، وقال الألباني في «الضعيفة» (١٦٣٤): ضعيف جدًا.

وقَدْ ثبتَ عن النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قَالَ: «**يؤمُّ القومَ أقْرَؤهم لكِتَابِ الله، فإنْ كَانوا في القرَاءَة سوَاء، فأَعْلَمهم بالسُّنَّة**»، رَواه مسلمٌ وغَيْره من حَدِيثِ أبي مَسْعُودٍ الأنصاريِّ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ(١).

وَثبتَ عَنْه صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من عدَّة أَوْجه في «الصَّحيحَيْن»(٢) وغيرهما أنَّه أمرَ أبا بكرٍ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ أن يُصلِّي بالنَّاس في مَرَضه الَّذي مات فيه، وقَدْ تَرْجم البخاريُّ عَلَىٰ ذَلكَ بقولِهِ: (باب أَهْل العِلْم والفَضْل أحقُّ بِالإِمَامَةِ).

وفِي «الصَّحيحَيْن»(٣) وغَيْرهما من حَدِيثِ سَهْل بن سعدٍ السَّاعدي رَضِيَاللَّهُعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ذَهَب إِلَىٰ بني عَمْرو بن عوف ليُصْلح بينهم، فَحَانت الصَّلاة، فتقدَّم أَبُو بَكْرٍ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ يُصلِّي بالنَّاس. الحَدِيث.

وقد أقرَّ النَّبيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أبا بكرٍ عَلَىٰ فعلِهِ، وَرَضِيَ بما صَنَع، وعَنْ عَائشةَ رَضِيَاللَّهُعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا يَنْبغي لقَوْمٍ فِيهم أَبُو بَكْرٍ أن يُؤمَّهم غَيْره**»، رَواه التِّرْمذيُّ(٤). فعُلِمَ مِن هَذَا أن أبا بكرٍ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ كَانَ أَعْلَم الصَّحَابة بالسُّنَّة، وأَقرأَهم لكِتَابِ الله تَعَالىٰ.

وقَدْ ذَكَر ابْنُ عَبْد البَر في «الاسْتيعَاب»(٥) عَنْ عَبْد خير قَالَ: سمعتُ عليًّا رَضِيَاللَّهُعَنْهُ

---

(١) أخرجه مسلم (٦٧٣)، وأبو داود (٥٨٢)، والترمذي (٢٣٥)، والنسائي (٧٨٠)، وابن ماجه (٩٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨) من حديث عائشة رَضِيَاللَّهُعَنْهَا.

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٧٣)، وقال الألباني في «الضعيفة» (٤٨٢٠): ضعيف جدًّا.

(٥) (٣/ ٩٧٢).

يَقُول: «رَحِمَ اللهُ أبا بكرٍ، كَانَ أَوَّل مَنْ جمعَ بين اللَّوحين».

**وقَالَ ابْنُ كثيرٍ في «البدَاية والنِّهاية»**(١): والمَقْصودُ أنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَّم أبا بكرٍ الصِّدِّيق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إمامًا للصَّحابة كلِّهم في الصَّلاة الَّتي هي أَكْبَر أركَانَ الإِسْلَام العمليَّة. قَالَ الشَّيخ أبو الحَسَن الأشعريُّ: وتقديمُهُ أمرٌ معلومٌ بالضَّرورة من دين الإِسْلَام.

**قَالَ**: وتقديمُهُ له دليلٌ عَلَىٰ أنَّه أعْلَم الصَّحَابة وأَقْرؤهم لما ثَبتَ في الخبر المُتَّفق عَلَىٰ صحَّته بَيْن العُلماء أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**يَؤُمُّ القومَ أَقْرَؤهم لكتَاب الله، فإنْ كَانوا في القرَاءة سَوَاء، فأَعْلَمهم بالسُّنَّة، فإنْ كَانوا في السُّنَّة سَوَاء، فأَكْبَرهم سنًّا، فإنْ كَانوا في السِّنِّ سواء، فأَقْدَمهم إِسْلَامًا**»(٢).

**قَالَ ابْنُ كَثير**: وهَذَا من كَلَام الأشعريِّ رَحِمَهُ اللهُ ممَّا يَنْبغي أن يكتبَ بمَاء الذَّهب، ثمَّ قد اجْتَمَعت هَذِهِ الصِّفات كلُّها في الصِّدِّيق، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأرْضَاه. وَانْتَهَىٰ.

**وقَدْ تقدَّم قَوْلُ ابْن مَسْعُودٍ** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إنَّ عمرَ كَانَ أعْلَمنا بالله، وأقْرَأنا لكتَاب الله، وأَفْقَهنا في دين الله»، وفي هَذَا أبْلَغ ردٍّ عَلَىٰ أبي ترابٍ في قَوْله: إنَّ أبا بكرٍ وعمرَ مَاتَا ولم يَحْفظا القرآنَ كلَّه.

**وأمَّا قَوْله**: وقَدْ حفظ أَبُو بَكْرٍ من الأَحَاديث مئةً واثْنين وأربعين، وعُمَر خَمْس

---

(١) (٥/ ٢٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (٦٧٣) ولفظه: «**يَؤُمُّ القَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي القِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا**».

مئة حَدِيثٍ، وسَبْعةً وثَلَاثين.

**فَجَوابُهُ:** أنْ يُقَالَ: وما يدْري أبا ترابٍ أنَّ أبا بكرٍ وعمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَحْفظا من الأَحَادِيثِ سوىٰ ما ذَكَره؟! لقَدْ أخطأَ أبو ترابٍ وأبْعَد عن الصَّواب في هَذَا القَوْل الَّذي لم يَتثبَّت فيه، ولَوْ كَانَ الأمرُ عَلَىٰ ما زَعَمه لكَانَ أَبُو بَكْرٍ وعُمَر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا من أقلِّ الصَّحَابة علمًا، وهَذَا مَعْلوم البُطْلان بالضَّرورة.

**ويُقَال أيضًا:** من المَعْلوم أنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كَانَ ملازمًا للنَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنْذ بَعَثه الله تَعالىٰ إِلَىٰ أن توفَّاه، وكَانَ لا يُفَارقه في حضرٍ ولا سفرٍ، وكذَلكَ عُمَر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَدْ كَانَ ملازمًا للنَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منذ أنْ أَسْلَم إِلَىٰ أن توفَّىٰ اللهُ نَبيَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكَانَ لهُمَا من الاخْتصَاص بالنَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ليسَ لغَيْرهما، فيَبْعد كلَّ البُعْد أن تكُونَ رِوايتُهُما عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقلَّ من روايَة مَنْ لم يَصْحب النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلَّا مدَّةً يسيرةً، ولَمْ يكنْ لهُمْ من الاخْتصَاص بالنَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما كَانَ لأَبي بَكْرٍ وعمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، فالَّذي لا يشكُّ فيه أنَّ أبا بكرٍ وعمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَدْ حَفظَا عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علمًا كثيرًا، ولا يَبْعد أن يَكُون ما حَفظَاه من الحَدِيثِ أكْثَر ممَّا حفظه بعضُ المُكْثرين من الرِّواية، وممَّا يدلُّ عَلَىٰ ذَلكَ أَنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمرَ أبا بكرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن يُصلِّي بالنَّاس في مرضه الَّذي مات فيه، وأنَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقرَّه عَلَىٰ الصَّلاة بالنَّاس لما ذَهَب إِلَىٰ بني عَمْرو بن عوف ليُصْلح بينهم.

وقَدْ قَالَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحَدِيثِ الصَّحيح: «**يؤمُّ النَّاس أقْرؤهم لكِتَابِ الله، فإنْ كَانوا في القِرَاءَة سَوَاء، فأَعْلَمهم بالسُّنَّة**»[1]، فدلَّ عَلَىٰ أنَّ أبا بكرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أعْلَم

---

(١) سبق تخريجه.

بالسُّنَّة من جَميع الصَّحَابة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعِلْمه بالسُّنَّة إنَّما تَكُون بكَثْرة الرِّواية والحِفْظ عن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والفَهْم لأَقْوال الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والعِلْم بأفعالِه، يُفْتي ويَأْمر ويَنْهىٰ في حَياة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَمْ يكنْ يَفْعل من ذَلكَ شيئًا إلَّا بعلمِهِ من كِتَابِ الله تعالىٰ، وسُنَّة رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وكَانَ الصَّحَابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في زَمَن ولايةِ أَبي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرْجعون إلَيْه في المَسَائل الَّتي يَتنَازعون فيها، فيَفْصل بَيْنهم، ويَرْتفع النِّزاعُ بَيْنهم بسَبَبه، ولَمْ يكنْ يَرْجع إلَيْهم إلَّا في القَليل النَّادر، وهَذَا يدلُّ عَلَىٰ غَزارة علمِهِ، وكَثْرة روايتِهِ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنَّه كَانَ أكثرَ الصَّحَابة، أو من أكْثَرهم حفظًا لأقْوَال النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأفْعَالِهِ، وقَدْ تقدَّم ما رَواه ابْنُ سعدٍ في «الطَّبقات»(١) عن ابْن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه سئلَ: مَنْ كَانَ يُفْتي النَّاس في زَمَن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فقَالَ: أَبُو بَكْرٍ وعُمَر، ما أَعْلَم غَيْرهما.

وأمَّا قلَّة الرِّواية عن أَبي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَها أسبابٌ كثيرةٌ؛ مِنْهَا: قِصرُ مُدَّته بعد وفاة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحَيْث لَمْ يَتمكَّن النَّاس من إكْثَار الرِّواية عنه.

ومِنْها: أنَّ كبارَ الصَّحَابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانوا مُتوافرين في زَمَن الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فكَانَ النَّاسُ يَكْتفون بسؤالهم، وأَخْذ الحَدِيث عَنْهم عن الرُّجُوع إِلَىٰ الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأَنَّه كَانَ مشغولًا بالنَّظر في أُمُور الرَّعيَّة من الجُلُوس للتَّحْديث.

ومِنْهَا: أَنَّ المُسْلمينَ نَفَروا في زَمَانٍ إِلَىٰ قتَال المُرتدِّين، ثمَّ إِلَىٰ قتال الفُرْس والرُّوم، ولَمْ يبقَ من المُسْلمين في المَدينَة إلَّا القَليل، فكَانَ المُسْلمون في تلكَ الأقْطَار

(١) (٢/ ٢٥٤).

النَّائية عن المَدينَة يَكتفون بسُؤال مَن عِنْدهُمْ مِن الصَّحَابة، ويَأْخُذُون عَنهم الحَدِيث، وَلَا يَذْهبون إِلَىٰ الصِّدِّيق ومَنْ كَانَ معه من الصَّحَابة في المَدينَة.

**ومِنْهَا**: أَنَّ الكَثيرين من الرِّواية عن النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من صِغَارِ الصَّحَابة إنَّما كَانَ جلُّ روَايتهم بوَاسطَة كبَار الصَّحَابة؛ كالصِّدِّيق وَعُمَر وغَيْرهما من كبَار الصَّحَابة، وَكَانوا يَكْتفون بنسْبَة الحَدِيث إِلَىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَلَا يَذْكُرُون الواسطَةَ بَيْنهم وبَيْنه إِلَّا قليلًا لثِقَتِهِم بصحَّة ما نقل إِلَيْهم عنه صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولهَذَا تَجدهُمْ يَقُولون في أكْثَر رِوَايَاتهم: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَلَا يَذْكرون السَّماع من رَسُول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أَو الرُّؤية لأفعالِهِ إِلَّا قليلًا.

وقَدْ ذَكَرَ الحَافظُ ابْن حجرٍ في كتَاب «الإصَابَة»[1] في تَرْجمة أَبي بَكْرٍ الصِّدِّيق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّه رَوَىٰ عنه عُمَر، وعُثْمان، وعليٌّ، وعبدُ الرَّحمن بن عوفٍ، وابْن مَسْعُود، وَابْن عَمْرو، وَابْن عبَّاس، وحُذَيْفة، وزَيْد بن ثابتٍ، وعُقْبة بن عَامر، ومَعْقل بن يسار، وَأَبو هُرَيرة، وأَبو أُمَامة، وأَبو بَرَزة، وأَبُو مُوسَىٰ، وَابْنتَاه عَائشَة وأَسْمَاء، وغَيْرهم من الصَّحَابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

ورَوَىٰ عَنْه من كبَار التَّابِعين الصُّنابحي، ومُرَّة بن شَرَاحيل الطَّيِّب، وَوَاسط البجلي، وقَيْس بن أبي حازمٍ، وسُوَيد بن غفلة، وآخَرون. انْتهَىٰ.

ويُسْتفاد بما ذَكَره الحافظُ ابْن حجرٍ من روَايَة هَؤُلَاء عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّه قَدْ حفظَ عن النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَحاديثَ كَثيرةً جدًّا روَاها عنه كَثيرٌ من عُلَماء الصَّحَابة، وكبَار التَّابعينَ، وَلَكن الصَّحَابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كَانُوا يَكْتفُونَ بذِكْرِ النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَلَا يَذْكُرُون

---

(١) (٤/ ١٤٥).

الواسطةَ بَيْنهم وبَيْنه؛ لأنَّهم كلَّهم أَهْل صِدْقٍ وَعَدالةٍ.

**قَالَ ابْنُ القيِّم -رَحمَهُ اللهُ تَعالَىٰ- في كتَاب «الوَابل الصَّيِّب»**[1]: «وهَذَا عَبْد الله بن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَبْر الأُمَّة وتُرْجمان القُرْآن مِقْدَار ما سَمع مِنَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَبْلغ العشرينَ حَديثًا الَّذي يَقُول فيه: سَمعتُ ورَأيتُ، وَسَمع الكَثير من الصَّحَابة، وبُوركَ له في فَهْمه، والاسْتنبَاط منه حَتَّىٰ ملأ الدُّنيا علمًا وفقهًا». انْتهَىٰ.

**وقَدْ رَوَىٰ البزَّار**[2] **عن ابْن عباسٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **قَالَ**: لَمَّا فتحت المَدَائن أَقْبَل النَّاسُ عَلَىٰ الدُّنيا، وأَقْبَلت عَلَىٰ عُمَر، فكَانَ عامَّة حديثِهِ عن عُمَر. قَالَ الهيثميُّ: رجالُهُ رجالُ الصَّحيح.

ورَوَىٰ الطَّبَرانيُّ في «الكَبير»[3] عن حميدٍ قَالَ: كنَّا مع أَنَس بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقَالَ: واللهِ، ما كلُّ ما نُحدِّثكم عن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمعناه منه، وَلَكن لَمْ يكنْ يُكذِّب بَعْضنا بعضًا. قَالَ الهيثميُّ: رجالُهُ رجالُ الصَّحيح.

ورَوَىٰ الإمَامُ أَحْمَد[4] عن البَراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ما كلُّ الحَديثِ سَمعنَاه من رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يُحدِّثنا أَصْحَابُهُ عنه، كَانَت تَشْغلنا عنه رَعيَّة الإبل.

**قَالَ الهَيْثميُّ**: رجالُهُ رجالُ الصَّحيح.

وأَمَّا عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنَّه كَانَ أعلمَ الأُمَّة بعد أَبي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقَدْ تقدَّم ذِكْر

---

(١) (١/ ٥٨).

(٢) في «مسنده» (١/ ٣١١).

(٣) (١/ ٢٤٦) (٦٩٩).

(٤) في «مسنده» (٤/ ٢٨٣١٨٥١٦)، وقال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح.

ما وَصَفه به ابْنُ مَسْعُودٍ، وحُذَيْفة، وَسَعيد بن المُسيَّب، وعَمْرو بن مَيْمون، وإبْرَاهيم النَّخعي من غَزَارة العِلْم، وهَذَا العِلْمُ الغزيرُ الَّذي امْتَاز به عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَلَىٰ سَائر الصَّحَابة إنَّما كَانَ بالفَهْم في كِتَابِ الله تَعَالىٰ، وكَثْرة الرِّواية عن رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والفَهْم لأقْوَال الرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والعِلْم بأفعالِهِ.

والأَسْبَاب في قلَّة الرِّواية عن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هي نَفْس الأَسْبَاب المَذْكورة في قلَّة الرِّواية عن أَبي بَكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وَتَزيد عَلَيْها بسببٍ آخرَ، وهُوَ أنَّ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كَانَ يحثُّ النَّاس عَلَىٰ قرَاءَة القُرْآن وحفظِهِ، والتَّفهُّم بما فيه، ويَنْهاهم عن الإكْثَار من الرِّواية خوفًا من التَّزيُّد في الأَحَاديث، وَالكَذب عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وقَدْ كَانَ النَّاسُ يَهَابونه أشدَّ الهَيْبَة، فلا يُخَالفون أَمْره، ولا يَرْتكبون نَهْيه، ولا يَتجَاسرون عَلَىٰ سؤالِهِ عمَّا عنده من الأَحَاديث كما يَتجَاسرون عَلَىٰ سؤال غَيْره من الصَّحَابة، فلهَذَا كَانَ المرويُّ عنه من الأَحَاديث قليلًا بالنِّسبة لما يُرْوَىٰ عن المُكْثرين من الحَدِيثِ.

**وقَدْ قَالَ مُحمَّد بن سعدٍ في «الطَّبَقات»**[1]: قَالَ مُحمَّد بن عُمَر الأسلمي (يَعْني: الواقدي): إنَّما قلَّتِ الرِّواية عن الأَكَابر من أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ لأنَّهم هَلَكوا قبل أنْ يحتاجَ إلَيْهم، وإنَّما كَثرَتْ عن عُمَر بن الخَطَّاب، وعليِّ بن أبي طالبٍ؛ لأنَّهما وليَا فَسُئِلَا وَقَضيا بَيْن النَّاس، وكلُّ أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كانوا أَئمَّةً يُقْتدىٰ بهم، ويُحْفظ عَلَيْهم ما كانوا يَفْعلون، ويُسْتفتون فيُفْتون، وَسَمعوا أَحَاديثَ فأدَّوها، فكَانَ الأكابر من أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أقلَّ حديثًا

---

(١) (٢/ ٢٨٦).

عن غَيْرهم مثل أَبي بَكْرٍ، وعثمانَ، وطَلْحة، والزُّبير، وسَعْد بن أَبي وَقَّاصٍ، وعَبْد الرَّحمن بن عوفٍ، وأَبي عُبَيدة بن الجَرَّاح، وَسَعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيل، وأُبَي بن كعبٍ، وسَعْد بن عبادة، وعبادة بن الصَّامت، وأُسَيد بن الحضير، ومعاذ بن جبل، ونُظَرائهم.

فلَمْ يأتِ عنهم من كَثْرة الحَدِيث مثل ما جاءَ عن الأَحْدَاث من أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثل جَابر بن عَبْد الله، وأَبي سعيدٍ الخدريِّ، وأبي هُرَيرة، وعَبْد الله بن عُمَر بن الخَطَّاب، وعَبْد الله بن عَمْرو بن العاص، وعَبْد الله بن عبَّاسٍ، ورافع بن خَديج، وَأَنس بن مالكٍ، والبَرَاء بن عازبٍ، ونُظَرائهم.

وكلُّ هَؤُلَاء كَانَ يعدُّ من فُقَهاء أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانوا يَلْزمون رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع غَيْرهم من نُظَرائهم، وأَحْدث منهم مثل عقبة بن عامر الجهني، وزَيْد بن خَالد الجُهَني، وَعِمْرَان بن الحُصَين، والنُّعْمان بن بشير، ومُعَاوية بن أبي سُفْيان، وسَهْل بن سعد السَّاعدي، وعَبْد الله بن يزيد الخطمي، ومسلمة بن مخلد الزرقي، وَربيعة بن كعبٍ الأَسْلمي، وهند، وأسماء ابني جارية الأَسْلميين، وَكَانا يَخْدمان رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويَلْزَمانه، فكَانَ أَكْثَر الرِّواية، والعِلْم في هَؤُلَاء ونُظَرائهم من أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأَنَّهم بَقَوا، وَطَالت أعْمَارهم، واحتاجَ النَّاسُ إليهم، وَمَضىٰ كثيرٌ من أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْله وبَعْده بعِلْمِهِ لَمْ يُؤْثر عنه بِشَيءٍ، ولَمْ يحتج إلَيْه لكَثْرة أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انْتهَىٰ.

وقَالَ ابْنُ القيِّم رحمه الله تَعالَىٰ في «إِعْلَام المُوقِّعين»(١): إنَّ ما انْفَردوا به من العِلْمِ عنَّا أَكْثر من أن يُحَاط به، فلَمْ يَرْو كلٌّ منهم كلَّ ما سمع، وأيْنَ ما سمعه الصِّدِّيق والفَارُوق، وغَيْرهما من كبَار الصَّحَابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِلَىٰ ما رَوَاه، فلَمْ يَرْو عنه صِدِّيق الأُمَّة مائةَ حَدِيثٍ، وهو لم يَغِبْ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شيءٍ من مَشَاهده، بَلْ صَحبَه من حين بُعِثَ إِلَىٰ أن تُوفِّي، وكَانَ أعلمَ الأُمَّة به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقَوْلِهِ وفعلِهِ وهديِهِ وسيرتِهِ، وكذَلكَ أجلَّة الصَّحَابة روَايتهم قَليلة جدًّا بالنِّسبة إِلَىٰ ما سَمِعُوه من نَبيِّهم، وَشَاهدوه، ولو رَوَوا كلَّ ما سَمعوه وَشَاهدوه لزادَ عَلَىٰ رواية أَبي هُرَيرة أضعافًا مضاعفةً، فإنَّه إنَّما صَحبه نَحْو أربع سنين، وقَدْ رَوَىٰ عن الكثير إِلَىٰ أنْ قَالَ - إنَّهم كانون يَهَابون الرِّواية عن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُعظِّمونها ويُقلِّلونها خَوْف الزِّيادة والنَّقص، ويُحدِّثون بالشَّيء الَّذي سَمعوه من النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرارًا، ولا يُصرِّحون بالسَّماع، ولا يَقُولون: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انْتهَىٰ.

وأمَّا زَعْم أَبي ترابٍ أنَّ ابْن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ أعْلمَ من أبيه؛ لأنَّه حَفظَ أَلْفي حَدِيثٍ، وست مئة وَثَلَاثين، وأن أبا هُرَيرة غلبَ الجميعَ، فله خَمْسة آلاف حَدِيثٍ، وثلاث مئة وأَرْبَعة أَحَاديث:

**فَجوابُهُ أنْ يُقَالَ:** لا شكَّ أنَّ ابْن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ من عُلَماء الصَّحَابة وحُفَّاظهم، وَلَكنه مَعَ ذَلكَ لا يُماثِل أبَاه في العِلْمِ؛ فضلًا عن أنْ يَكُون أعلَمَ منه.

وَكَذَلكَ أَبو هُرَيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنَّه وإنْ كَانَ من عُلَماء الصَّحَابة وحُفَّاظهم، فليسَ أعْلَم من ابْنِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَضْلًا عن أنْ يَكُون أعْلَم من عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١)(٤/ ١١٢).

وقَدْ تقدَّم من الأَحَاديث الدَّالَّة عَلَىٰ غَزارة عِلْمِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يَكْفي في الرَّدِّ عَلَىٰ أبي تُرَابٍ، وكذَلكَ ما تَقدَّم عن ابْن مَسْعُودٍ، وحُذَيْفة، وَسَعيد بن المُسيَّب، وعَمْرو بن ميمون، وإبْرَاهيم النَّخعي، إنَّهم وَصَفوا عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بغَزَارة العِلْمِ، فَفِيهِ أبلغُ ردٍّ عَلَىٰ أبي ترابٍ.

وقَدْ رَوَىٰ الدَّارميُّ في «سننه»(١) عن عَبْد الله بن أَبي يزيدَ، قَالَ: كَانَ ابْن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا سُئِلَ عن الأَمْر، فكَانَ في القُرْآن أخبر به، وإنْ لَمْ يكنْ في القُرْآن، وكَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخْبَر به، فإنْ لَمْ يكنْ، فَعَن أَبي بَكْرٍ وَعُمَر، فإنْ لَمْ يكنْ، قَالَ فيه برَأْيه.

قَالَ شَيْخ الإِسْلَام أبو العبَّاس ابْن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- في «مِنْهَاج السُّنَّة»(٢): «وَسَعيد بن المُسيَّب كَانَ من أعْلَم التَّابعين باتِّفاق المُسْلمين، وكَانَ عَامَّة فقهِهِ قَضَايا عُمَر، وكَانَ ابْنُ عُمَر يَسْأله عَنْها» انْتهَىٰ.

فهَذَا حَبْر الأُمَّة عَبْد الله بن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُفْتي بقَوْل أَبي بَكْرٍ وَعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيما لَمْ يَجِدْهُ في الكتَاب، وَلَا في السُّنَّة، وفِي هَذَا أَوْضَح دَليلٍ عَلَىٰ أَنَّه لَمْ يكنْ في الصَّحَابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَنْ يُمَاثل أبا بكرٍ وعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في العِلْمِ فضلًا عَمَّن يَكُون فيهم مَنْ هو أعْلَم منهما، ولَوْ كَانَ الأمرُ عَلَىٰ ما زَعَمه أبو تُرابٍ من أنَّ أبا هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَلَب الصَّحَابة كلَّهم بعلمِهِ، وأنَّ عليًّا، ومعاذًا، وابْنَ مَسْعُود كانوا أَفْقَهَ من عُمَر، وأنَّ ابْنَ عُمَر كَانَ أعْلَم من أبيه، لكَانَ ابْنُ عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يأخُذُ بأَقْوال هَؤُلَاء،

(١) (١/ ٢٦٥) (١٦٨).
(٢) (٧/ ٥٢٥).

وَيدع قَوْل أَبي بَكْرٍ وَعُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وفيمَا ذَكَره شيخُ الإِسْلَام أبو العبَّاس ابْن تيمية -رَحمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- عَن سَعيد بن المُسيَّب -الَّذي اتفقَ المُسْلمون عَلَىٰ أَنَّه أعلمُ التَّابعين- أنَّ عُمْدة فقهه قَضَايا عُمَر، وأنَّ ابْنَ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا كَانَ يسأله عنها؛ أَبْلَغُ ردٍّ عَلَىٰ أبي تُرابٍ فيما زَعَمه مِن تَفْضيل ابْن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عَلَىٰ أَبيه في العِلْمِ.

وَظَاهر كَلَام أبي ترابٍ أَنَّ العِلْمَ مُلَازم الرِّواية والحِفْظ، فَمَنْ كَثُرت روايتُهُ وحفظُهُ للأَحاديث مثل أَبي هُرَيرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فهُوَ أعْلَم ممَّن قَلَّتْ روايتُهُ وحفظُهُ، وهَذَا خطأٌ ظاهرٌ، فليسَ العِلْمُ ملازمًا للرِّواية والحِفْظِ، وإنَّما العِلْمُ بالفَهْم لنُصُوص الكتَاب والسُّنَّة، واسْتخرَاج الأَحْكَام منها، وإنْ كَانَ المَوْصوف بذَلكَ قليلَ الرِّواية.

**وَقَالَ ابْنُ وَهْب عَنْ مالكٍ:** «إنَّ العِلْمَ ليسَ بكَثْرة الرِّواية، وإنَّما العِلْمُ نورٌ يَجْعله اللهُ في القَلْب» انْتهَىٰ.

وقَدْ كَانَت مَرْتبة أَبي بَكْرٍ وَعُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في فَهْم النُّصُوص واسْتخرَاج الأحْكَام منها فَوْق مَرَاتب سَائر الأُمَّة، فهُمَا أعْلَم الأُمَّة عَلَىٰ الإطْلَاق وقَدْ تقدَّم بيَانُ ذَلكَ بالأدلَّة، وأَبو هُرَيرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وإنْ كَانَ من عُلَماء الصَّحَابة وأَكْثَرهم روايةً وحفظًا للأَحَاديث، فلا يُقَاس بعُثْمانَ، وعليٍّ، ومعاذٍ، وابن مَسْعُودٍ، وابْن عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في العِلْمِ، فضلًا عن أن يُقَاس بأَبي بَكْرٍ وَعُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وقَدْ قَالَ ابْنُ القيِّم -رَحمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- في كتابِهِ «الوَابل الصَّيِّب»(١): «وأيْنَ تَقع فَتَاوىٰ ابْن عبَّاس، وتَفْسيره، واسْتنبَاطه من فَتَاوىٰ أَبي هُرَيرة وتَفْسيره، وأَبو هُرَيرة

---

(١) (١/ ٥٩).

أحْفَظ منه، بَلْ هو حافظُ الأُمَّة عَلَىٰ الإطْلَاق، يُؤدِّي الحَدِيثَ كَمَا سمعَهُ ويَدْرسه باللَّيل درسًا، فكَانت همَّته مَصْروفةً إِلَىٰ الحِفْظِ وتَبْليغ ما حَفظَه كَمَا سَمعَهُ، وهمَّة ابْن عبَّاس مَصْروفة إِلَىٰ التَّفقُّه والاسْتنبَاط، وتَفْجير النُّصُوص، وشقِّ الأنْهَار منها، وَاسْتخرَاج كُنُوزها» انْتهَىٰ.

**وأمَّا قَوْل أبي تُراب:** إنَّ أبا هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غلَب الجميعَ، أَيْ: غَلَب أبا بكرٍ، وَعُمَر، وابْنَ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بالعِلْمِ، مَعَ قَوْله فيما تَقدَّم: إنَّ أَبَا هُرَيْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَلَب الصَّحَابةَ كلَّهم بعلمِهِ.

**فَجَوابُهُ أَنْ يُقَالَ:** هَذَا خطأٌ ظاهرٌ خُصُوصًا تَفْضيل أَبي هُرَيْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالعِلْمِ عَلَىٰ الخُلَفاء الرَّاشدينَ، فإِنَّ هَذَا ليسَ بالأَمْر الهيِّن، وَكَذَلكَ تَفْضيل عليٍّ، ومُعَاذ، وَابْن مَسْعُود، وَابْن عُمَر عَلَىٰ عُمَر بالعِلْمِ والفقه، فكلُّ هَذَا خطأٌ ظاهرٌ، وليسَ بالأَمْر الهيِّن.

وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الله ابْن الإمَام أَحْمَد في كتَاب «السُّنَّة»(١): حَدَّثني أَبي، حَدَّثنا هُشَيم، حَدَّثنا حُصَين عن عَبْد الرَّحمن بن أبي لَيْلىٰ، قَالَ: خَطب عُمَرُ بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَحَمد اللهَ، وأَثْنَىٰ عَلَيْه، ثمَّ قَالَ: «ألَا إنَّ خيرَ هَذِهِ الأُمَّة بَعْد رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، فمَنْ قَالَ سِوَىٰ هَذَا بعد مَقَامي هَذَا، فهو مُفْترٍ، عَلَيْه ما عَلَىٰ المُفْتري»، إسنادُهُ صحيحٌ عَلَىٰ شَرْط الشَّيْخين.

**ثمَّ قَالَ عَبْدُ الله:** حَدَّثني أَبي، حَدَّثنا مُحمَّد بن جَعْفر، حَدَّثنا شُعْبة بن حُصَين، عن أَبي لَيْلىٰ، قَالَ: تَدَارؤوا في أَبي بَكْرٍ وَعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فقَالَ رجلٌ من عطارد: عُمَرُ

(١) (٢/ ٥٧٩) (١٣٦٤).

أفضلُ من أَبي بَكْرٍ، فقَالَ الجَارودُ: بَلْ أَبُو بَكْرٍ أفضلُ منه. قَالَ: فَبلَغ ذَلكَ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، قَالَ: فَجَعل ضربًا بالدِّرَّة حَتَّىٰ شغرَ، ثمَّ أقبل إِلَىٰ الجَارود، فقَالَ: إليكَ عنِّي، ثمَّ قَالَ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنهُ: «أَبُو بَكْرٍ كَانَ خير النَّاس بَعْد رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ فِي كَذَا وكَذَا. ثمَّ قَالَ عُمَرُ: مَنْ قَالَ غيرَ هَذَا، أَقَمنا عَليْه ما نُقيم عَلَىٰ المُفْتري»(١)، إسنادُهُ صحيحٌ عَلَىٰ شُرُوط الشَّيْخين.

**قَوْله:** «حَتَّىٰ شغرَ»، مَعْناه اتَّسع في الضَّرْب، وأكثرَ منه.

وَقَد اخْتلَفت في سَمَاع عبد الرَّحمن بن أبي لَيْلىٰ من عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، فقَالَ يَحْيىٰ بن مَعين، وأَبو حَاتم، والنَّسائيُّ: إنَّه لم يَسْمع منه. وقَالَ مسلمٌ في مُقدِّمة «صَحيحِهِ»(٢): إنَّه قَدْ حفظَ عن عُمَر. قَالَ ابْنُ كثيرٍ: وهو الصَّواب إنْ شاء اللهُ.

**قلتُ:** وفي «مُسْند الإمَام أَحْمد»(٣) ما يدلُّ عَلَىٰ سماعِهِ من عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، فَفِيهِ بإسنادٍ حَسَنٍ عن عبد الرَّحْمن بن أبي لَيْلىٰ، قَالَ: كنتُ مَعَ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، فأَتَاه رجلٌ، فقَالَ: إنِّي رأيتُ الهلالَ... الحديث.

وفِيهِ أيضًا عَنْ عبد الرَّحمن بن أبي لَيْلىٰ، عَنْ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنهُ قَالَ: «صَلاةُ السَّفر رَكْعتَان...»(٤) الحَدِيثَ. وفِي آخره: وقَالَ يزيدُ (يَعْني: ابْن هَارُون) ابْن أَبي لَيْلىٰ قَالَ: سَمعتُ عُمَر.

---

(١) «السنة» لعبد الله بن أحمد (٢/ ٥٧٩) (١٣٦٥).

(٢) (١/ ٣٤).

(٣) (١/ ٢٨) (١٩٣)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

(٤) «مسند أحمد» (١/ ٣٧) (٢٥٧)، وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

وقَدْ رَوَىٰ البخاريُّ في «التَّاريخ الصَّغير»[١] عَن ابْن أبي لَيْلىٰ قَالَ: ولدتُ لستٍّ سِنِين بَقِين من خلَافة عُمَر.

وَكَذا ذكرَ الخَطيبُ البَغداديُّ في «تَاريخِهِ»[٢] أَنَّه ولدَ لستٍّ بقينَ من خلَافَة عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ومثلُ هَذَا السِّنِّ يعقلُ فيه الذَّكيُّ كثيرًا ممَّا يراهُ ويسمعُهُ، بَلْ بَعْض الأذْكيَاء يَحْفظ كثيرًا من الأَشْيَاء لأقلَّ من هَذَا السِّنِّ، وَعَلَىٰ هَذَا فَظاهرُ حَديثي ابْن أَبي لَيْلىٰ عن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الاتِّصال، ولَمْ يَصْنع شيئًا من نفىٰ سماعِهِ من أَجْل صغرِهِ، واللهُ أَعْلم.

ورَوَىٰ عَبْدُ الله ابْن الإمَام أَحْمَد أيضًا في كتاب «السُّنَّة»[٣] عن عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّه قَالَ: «لا يُفضِّلني أحدٌ عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وَعُمَر إلَّا جلدتُهُ حدَّ المُفْتري».

ورَوَىٰ عَبْد الله أيضًا في كتاب «السُّنَّة»[٤] عن عليٍّ رضي الله أَنَّه قَالَ عَلَىٰ المِنبر: «ألَا إنَّه بلَغني أنَّ قومًا يُفضِّلوني عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وَعُمَر، ولَوْ كنتُ تَقدَّمت في ذَلكَ لعاقبتُ فيه، وَلَكن أكْرَه العُقُوبة قبلَ التَّقدُّم من ال شيئًا من ذَلكَ، فهُوَ مفترٍ، عَلَيْه ما عَلَىٰ المُفْتري».

قَالَ شيخُ الإسْلَام أبو العبَّاس ابْن تَيْمية رحمه الله تَعالَىٰ: «رُوِيَ عن عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّه قَالَ: «لَا أُوتَىٰ بأحدٍ يُفضِّلني عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وَعُمَر إلَّا جلدتُهُ حدَّ

---

(١) (١/ ٢١٩).

(٢) (١١/ ٤٥٥) (٥٣٠١).

(٣) (٢/ ٥٦٢) (١٣١٢).

(٤) (٢/ ٥٨٨) (١٣٩٤).

المُفْتري»، فمَنْ فَضَّله عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وَعُمَرَ، جلدَ بمُقْتضىٰ قَوْله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثمانين سوطًا»[١]. انْتهَىٰ.

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَام -رَحمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- أيضًا: ورأسُ الفَضَائل العِلْمُ، وكلُّ مَنْ كَانَ أفْضَل من غَيْره من الأنبيَاء والصَّحَابة وغَيْرهم، فإنَّه أعلمُ منه، قَالَ تعالىٰ: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَر: ٩]، والدَّلائل عَلَىٰ ذَلكَ كَثيرَةٌ، وَكَلامُ العُلَماء في ذَلكَ كثيرٌ»[٢]. انْتهَىٰ.

**وقَالَ ابْن القيِّم -رَحمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- في «إعْلَام المُوقِّعين»**[٣]: «ومعلومٌ أنَّ فَضيلةَ العِلْمِ، ومَعْرفة الصَّواب أكْمَل الفَضَائل وأشْرَفها». انْتهَىٰ.

**وإِذَا عُلِمَ، هَذَا فلا يَخْفىٰ ما فِي هَذَا المقَال السَّيئ من الفِرَىٰ الَّتي يَسْتحقُّ قَائلُها أنْ يجلدَ عَلَىٰ كلِّ واحدةٍ منها حدُّ الفرية؛ ثَمَانين سَوْطًا:**

**الأُولَىٰ**: تَفْضيل أُمَّهات المُؤْمنين عَلَىٰ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

**الثَّانية**: تَفْضيل أَبي هُرَيْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالعِلْمِ.

**الثَّالثَة**: زَعْمه أنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَاتَا ولَمْ يَحْفظا القُرْآنَ كلَّه، وهَذَا يَقْتضي تَفْضيل عددٍ كثيرٍ من الصَّحَابة عَلَيْهما.

**الرَّابعَة**: تَفْضيل عليٍّ، ومُعَاذٍ، وَابْن مَسْعُودٍ، وَابْن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَىٰ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالعِلْمِ والفِقْهِ.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٤٢٢).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٤٠٨).

(٣) (٤/ ١٠٤).

**الخَامسة**: تَفْضيل مَرْتبة البخاريِّ في العِلْمِ عَلَىٰ مَرْتبة أبي بكرٍ وَعُمَر، وَسَائر الصَّحَابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

**وأمَّا قَوْل أَبي ترابٍ**: فهَلْ نَقُول: إنَّ أَبَا هُرَيْرة كَانَ أَفْضَل من أَبي بَكْرٍ؟ كلَّا:

**فَجوابُهُ أنْ يُقَالَ**: مَنْ زَعَم أنَّ أَبَا هُرَيْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَلَب الصَّحَابةَ كلَّهم بعلمِهِ، لَزِمَهُ أنْ يَقُول: إنَّه أَفْضَل مِنْهم كلِّهم؛ لأَنَّ العِلْمَ رَأْس الفَضَائل، وأَكْمَلها، وأَشْرَفها كَمَا قرَّره شيخُ الإِسْلَام أبو العبَّاس ابْن تَيْمية، وَابْن القَيِّم -رَحمَهُما اللهُ تَعالىٰ- في كَلَامهما الَّذي تقدَّم ذِكْره قَريبًا.

**قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام أَبو العبَّاس**: وكلُّ مَنْ كَانَ أفضلَ من غَيْره من الأَنْبيَاء والصَّحَابة وغَيْرهم، فإنَّه أعلمُ منه[1]. انْتهَىٰ.

**وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالىٰ**: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، وَثبتَ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قَالَ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ به خيرًا يُفقِّهه في الدِّين**»[2].

وَثبتَ عَنْه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قَالَ: «**النَّاسُ مَعَادن، فَخِيَارهُمْ في الجَاهليَّة، خِيَارهُمْ في الإِسْلَام إِذَا فَقِهُوا**»[3].

وَثبتَ عَنْه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قَالَ: «**العُلَماء وَرَثة الأَنْبيَاء، وإنَّ الأَنْبيَاء لَمْ يُورِّثوا دينارًا، وَلَا دِرْهمًا، وإنَّما وَرَّثُوا العِلْمَ، فَمَنْ أَخَذه، أَخَذ بحظٍّ وَافرٍ**»[4]، وَالآيَاتُ

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٤٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٥٣)، ومسلم (٢٣٧٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ١٩٦) (٢١٧٦٣)، وأبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣) =

والأَحَاديثُ فِي فَضْل العِلْمِ كثيرةٌ جدًّا، وليسَ هَذَا مَوْضع ذِكْرِهَا، وإنَّما المَقْصود هَهنا التَّنبيه عَلَىٰ خطأ أبي ترابٍ حَيْث فرَّق بَيْن الفَضْل وبَيْن العِلْمِ الَّذي هو رأسُ الفَضَائل، وأكْمَلها، وأَشْرَفها.

وقَدْ ذَكَر الحافظُ أَبو الحَجَّاج المزيُّ في «تَهْذيب الكمال»[1] عَن الوليد الموقري عَن الزُّهْري قَالَ: قدمتُ عَلَىٰ عَبْد المَلك بن مَرْوان، فقَالَ: من أيْنَ قَدمت يا زُهْريُّ؟ قَالَ: قُلْتُ: من مكَّة. قَالَ: ومَنْ خَلفت يَسدُّها وأَهْلها؟ قُلْت: عَطَاء بن أبي رَبَاح، فقَالَ: فَمن العَرَب أَمْ من المَوَالي؟ قُلْت: من المَوَالي. قَالَ: فبمَ سَادَهم؟ قَالَ: قُلْت: بالدِّيانة والرِّواية. قَالَ: إنَّ أَهْل الدِّيانة والرِّواية ليَنْبغي أن يَسُودوا. قَالَ: فَمَنْ يَسُود أَهْلَ اليَمَن؟ قُلْت: طَاوس بن كَيْسان. قَالَ: فَمِنَ العَرَب أمْ من المَوَالي؟ قَالَ: قُلْت: من المَوَالي. قَالَ: فبمَ سَادَهم؟ قُلْت: بما سَادَ به عطاءٌ.. قَالَ: إنَّه ليَنْبغي ذلك.

قَالَ: فمَنْ يَسُود أهلَ مصر؟ قُلْت: يزيدُ بن أبي حبيب. قَالَ: فَمن العَرَب أَمْ من المَوَالي؟ قَالَ: قُلْت: من المَوَالي. قَالَ: فمَنْ يَسُود أَهْل الشَّام؟ قُلْت: مكحولٌ. قَالَ: فمنَ العَرَب أمْ من المَوَالي؟ قَالَ: قُلْت: من المَوَالي، عبدٌ نوبيٌّ أعْتَقه امرأة من هُذَيل.. قَالَ: فمَنْ يَسُود أَهْل الجَزيرَة؟ قُلْت: مَيْمون بن مِهْرَان. قَالَ: فَمِنَ العَرَب أمْ من المَوَالي؟ قَالَ: قُلْت: من المَوَالي. قَالَ فمَنْ يَسُود أَهْل خُرَاسان؟ قَالَ: قُلْتُ: الضَّحَّاك بن مزاحم. قَالَ: فمِنَ العَرَب أمْ من المَوَالي؟ قَالَ: قُلْت: من المَوَالي؟ قَالَ: مَنْ يَسُود أَهْل البصرة؟ قَالَ: قُلْت: الحَسَن البصري. قَالَ: مِنَ العَرَب أَمْ من المَوَالي؟

---

=

من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٢٩٧).

(١) (٢٠/ ٨١).

قَالَ: قُلت: من المَوَالي. قَالَ: وَيْلك! ومَنْ يَسُود أَهْل الكُوفَة؟! قَالَ: فمَنْ يَسُود أَهْل الكُوفَة؟ قَالَ: قُلْت: إبْرَاهيم النَّخعي. قَالَ: فمِنَ العَرَب أمْ من المَوَالي؟ قَالَ: قُلْت: من العَرَب. قَالَ: وَيْلك يا زهريُّ! فَرَّجت عنِّي، واللهِ لتسودنَّ المَوَالي عَلَىٰ العَرب حَتَّىٰ يخطبَ لها عَلَىٰ المَنابر، والعَرب تَحْتها. قَالَ: قُلْت: يا أميرَ المُؤْمنين، إنَّما هو دينٌ، مَنْ حَفظَه سَادَ، ومَنْ ضَيَّعه سقطَ.

ويُسْتفاد من هَذِهِ القصَّة أَنَّ العِلْمَ رأسُ الفَضَائل، وأَكْمَلها، وأَشْرَفها، وأَنَّ مَنْ جمعَ بَيْن العِلْمِ والدِّيانة، نالَ الفضلَ والشَّرفَ، والمنزلةَ العَاليةَ، والسِّيادةَ، وإنْ كَانَ لا نسبَ لَهُ، ولا حَسبَ كَمَا حَصَل لأُولَئك المَوَالي الَّذينَ ذَكَر الزُّهريُّ أَنَّهم سَادوا أَهْل الأَمْصَار بالعِلْمِ والدِّيانة، وَكَما حَصَل لغَيْرهم قَديمًا وَحديثًا.

**المَوْضع الرَّابع:** زَعَم أَبُو تُرَابٍ أَنَّ مَرْتبةَ البخاريِّ في العِلْمِ تَفُوق مَرَاتب الصَّحَابة فيه؛ لأَنَّه اجْتمَعَ لَه حَديثُهُم وفِقْهُهُم أجْمَع، ولكنَّه لا يَفُوقُهم، وَلَا يُدَانيهم البتَّة في الفَضْل والشَّرف، والمَنْزلة والكَرَامة.

**وَالجَوابُ أَنْ يُقَالَ:** هَذَا من عُجَر أَبي ترابٍ وبُجَره، ولَمْ أَرَ أحدًا سبقه إِلَىٰ هَذَا القَوْل البَاطل، ولا يَخْفَىٰ ما فيه من الجَرْأة عَلَىٰ الصَّحَابة، والغَضِّ من قَدْرهم، وقَدْ تقدَّم حَديثُ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**شرارُ أُمَّتي أجْرَؤهم عَلَىٰ صَحَابتي**»، رَوَاه أَبُو نُعَيم في «الحِلْيَة»[(١)].

ويَكْفي في ردِّ هَذَا القَوْل السَّيئ ما تَقدَّم عن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّه قَالَ: «مَنْ كَانَ مستنًّا، فَلْيستنَّ بمَنْ قد ماتَ، أُولئك أَصْحَابُ مُحمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانوا خَيْر هَذِهِ

(١) سبق تخريجه.

الأُمَّة، وأَبَرها قُلُوبًا، وأعْلمهَا علمًا، وأَقلَّها تكلُّفًا، وقَوْم اخْتَارهم اللهُ لصُحْبة نبيِّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونَقْل دينه، فتَشبَّهوا بأَخْلَاقهم وَطَرَائقهم، فهُمْ أَصْحَابُ مُحمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانوا عَلَىٰ الهُدَىٰ المُسْتَقيم واللهِ رَبِّ الكَعْبة»، رَوَاه أَبُو نُعَيمٍ في «الحِلْيَة»[١]، ورَوَىٰ رزينٌ عن عَبْد الله بن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ نَحْوه.

ورَوَىٰ الإمَام أَحْمَدُ في «مُسْنده»[٢] عَنْ عَبْد الله بن مَسْعُودٍ أيضًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّه قَالَ: «إنَّ الله نَظَر في قُلُوب العباد، فوَجد قلبَ مُحمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خيرَ قُلُوب العبَاد، فَاصْطَفَاه لنَفْسه، فَابْتَعثه برسالتِهِ، ثمَّ نَظَر في قُلُوب العبَاد بَعْد قَلْب مُحمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَجد قُلُوب أَصْحَابه خيرَ قُلُوب العبَاد، فَجَعلهُمْ وُزَراء نبيِّه، يُقَاتلون عَلَىٰ دينِهِ، فَمَا رَأَىٰ المُسْلمون حسنًا فهُوَ عند الله حَسَنٌ، وما رأوا سَيِّئًا فهُوَ عند الله سيئٌ»، ورَوَاه البزَّار[٣]، والطَّبَرانيُّ في «الكَبير»[٤]، قَالَ الهيثميُّ: ورجالُهُ مُوثَّقون.

قَالَ ابْنُ القيِّم -رَحمَهُ اللهُ تَعالىٰ- فِي «إعْلَام المُوقِّعين»[٥] في الثَّناء عَلَىٰ الصَّحَابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: إنَّهم سَاداتُ الأُمَّة، وقُدْوة الأئمَّة، وأَعْلمُ النَّاس بكتَاب ربِّهم تَعَالىٰ، وسُنَّة نَبيِّهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقَدْ شَاهَدُوا التَّنزيلَ، وعَرَفوا التَّأويل، ونِسبةُ مَنْ بَعْدهم في العِلْم إلَيْهم كنِسْبَتهم إلَيهم في الفَضْل والدِّين».

إِلَىٰ أن قَالَ: «إن ما انْفَردوا به من العِلْمِ عنَّا أكثر من أنَّهم كانوا أبرَّ قلوبًا، وأعمَق

---

(١) (١/ ٣٠٥).

(٢) (١/ ٣٧٩) (٣٦٠٠)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

(٣) في «مسنده» (٥/ ٢١٢) (١٨١٦)، بإسناد حسن.

(٤) (٩/ ١١٢) (٨٦٠٢).

(٥) (٤/ ١١٢).

علمًا، وَأَقل تكلُّفًا إِلَىٰ أَنْ يُوفَّقوا لما لم نُوفَّق له نحن لما خَصَّهم الله به من توقُّد الأذْهَان، وَفَصَاحة اللِّسان، وَسَعة العِلْمِ، وسُهُولة الأَخْذ، وحُسْن الإدْرَاك وسُرْعته، وقلَّة المُعَارض أو عَدَمه، وحُسْن القَصْد، وتَقْوىٰ الرَّبِّ تَعَالىٰ، فالعربيَّة طَبيعتُهُمْ وَسَليقتُهُمْ، والمَعَاني الصَّحيحة مَرْكوزة في فِطَرِهِمْ وعُقُولهم، وَلَا حَاجةَ بِهِم إِلَىٰ النَّظر في الإسْنَاد وأحْوَال الرُّواة، وَعلل الحَدِيث والجَرْح والتَّعْديل، وَلَا إِلَىٰ النَّظر في قَوَاعد الأُصُول، وأوْضَاع الأُصُوليِّين، بَلْ قد استغنوا عن ذَلكَ كله، فليسَ في حَقِّهم إلَّا أَمْرَان، قَالَ الله كذا، وقَالَ رسولُهُ كَذَا.. والثَّانِي مَعْناه كَذَا وكَذَا.. وهُمْ أَسْعَد النَّاس بِهَاتَين المُقدِّمتين، وأحْظَىٰ الأُمَّة بهما، فقُوَاهم مُتوفِّرة مُجْتَمعة عَلَيْها».

إِلَىٰ أن قَالَ: «والمَقْصود أَنَّ الصَّحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اجْتَمَعت قُوَاهم عَلَىٰ تينك المُقدِّمتين فَقَط.. هَذَا إِلَىٰ ما خُصُّوا به من قُوَىٰ الأذْهَان وصحَّتها، وقُوَّة إدْرَاكها وكَمَاله، وكَثْرة المُعَاون، وقلَّة الصَّارف، وقُرْب العَهْد بنور النُّبوَّة، والتَّلقِّي من تلكَ المِشْكَاة النَّبويَّة، قَالَ: كَانَ هَذَا حَالُهُمْ فيما تَميَّزوا به عَلَينا، فكَيْف نكُون أو شُيُوخنا أو شُيُوخهم أو من لقدناه أسْعَد الصَّواب منهم في مَسْألة من المَسَائل، ومَنْ حَدَّث نَفْسه بهَذَا، فلعزلها من الدِّين والعِلْمِ».

إِلَىٰ أن قَالَ: «وكيفَ يَطيبُ قَلْبُ عالمٍ يقدم عَلَىٰ أَقْوَال مَنْ وافقَ ربَّه تَعَالىٰ في غير حُكْم، فقَالَ وأفْتَىٰ بحَضْرة رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَزل القرآنُ بمُوَافقة ما قَالَ لفظًا ومعنًىٰ، قَوْل مُتأخِّر بعده، ليسَ له هَذِهِ الرُّتبة، ولا يُدَانيها، وكيف يظنُّ أحدٌ أَنَّ الظَّنَّ المُسْتفاد من فَتَاوىٰ السَّابقين الأَوَّلين الَّذينَ شَاهَدوا الوَحْي والتَّنزيل، وعَرَفوا التَّأويلَ، وكَانَ الوحيُ يَنْزل خلال بُيُوتهم، ويَنْزل عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهُوَ بَيْن أَظْهُرهم، فمُسْتَندهم في مَعْرفة مُرَاد الرَّبِّ تَعَالىٰ من كَلَامه ما يُشَاهدونه من فِعْلِ

رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهَدْيه الَّذي هو بفَضْل القُرْآن، ويُفسِّره، فكيفَ يَكُون أحدٌ من الأُمَّة بَعْدهم أَوْلَىٰ بالصَّواب منهم في شَيءٍ من الأَشْيَاء.. هَذَا عَيْنُ المَجَال»(١).

وَقَالَ ابْنُ القيِّم أيضًا في «إعْلَام المُوقِّعين»(٢): «والمَقْصود أنَّ أحدًا ممَّن بَعْدهم (أي: بَعْد الصَّحَابة) لا يُسَاويهم، وكَيْف يُسَاويهم وقَدْ كَانَ أَحدُهُم يَرَىٰ الرَّأي، فيَنْزل القرآنُ بمُوَافقته».

ثمَّ ذَكَر ابْنُ القيِّم -رَحمَهُ اللهُ تَعَالىٰ- أمْثلَة من ذَلكَ... إِلَىٰ أنْ قَالَ: «وَحَقيقٌ بمَنْ كَانَت آرَاؤهُمْ بهَذِهِ المَنْزلة أنْ يَكُون رَأْيُهُم لنا خيرًا من رَأْينا لأَنْفسنا، وكيفَ لا وهُوَ الرَّأي الصَّادر من قُلُوبٍ ممتلئةٍ نورًا، وإيمانًا، وحكمةً، وعلمًا، ومعرفةً، وفهمًا عن الله ورَسُوله، وَنَصيحةً للأُمَّة، وقُلُوبهم عَلَىٰ قَلْب نبيِّهم، ولا وَسَاطة بَيْنهم وبَيْنه وهُمْ يَنْقلون العِلْمَ والإيمانَ من مِشْكَاة النُّبوَّة غضًّا طريًّا لَمْ يَشُبْهُ إشْكَالٌ، ولَمْ يَشُبْه خلافٌ، ولَمْ تُدنِّسه مُعَارضةٌ، فقياسُ رَأْي غَيْرهم بآرَائِهِمْ من أفْسَد القيَاس».

وَقَالَ ابْنُ القيِّم أيضًا في «إعْلَام المُوقِّعين»(٣): «فَتَاوىٰ الصَّحَابة أَوْلَىٰ أن يُؤخَذَ بها من فَتَاوىٰ التَّابعين، وَفَتَاوىٰ التَّابعين أَوْلَىٰ من فَتَاوىٰ تَابعي التَّابِعِين، وهَلُمَّ جرًّا. وكُلَّما كَانَ العَهْدُ بالرَّسول أقْرب، كَانَ الصَّوابُ أغْلَب».

**إِلَىٰ أنْ قَالَ:** التَّفاوت بَيْن عُلُوم المُتقدِّمين والمُتأخِّرين كالتَّفَاوت الَّذي بَيْنهم في الفَضْل والدِّين.

---

(١) (٤/ ١١٧).

(٢) (١/ ٦٤).

(٣) (٤/ ٩٠).

**وَقَالَ ابْنُ القيِّم أيضًا فِي «إعْلَام المُوقِّعين»**(١): وأيُّ وَصْمَةٍ أعْظَم من أنْ يَكُونَ الصِّدِّيقُ، أو الفَارُوقُ، أو عُثْمانُ، أو عَليٌّ، أو ابْنُ مَسْعُودٍ، أو سَلْمان الفَارسي، أو عُبَادة بن الصَّامت وأحْزَابهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ أخبرَ عَنْ حُكْم الله أَنَّه كَيت وَكَيت في مَسَائل كَثيرَةٍ، وأخْطَأَ في ذَلكَ، ولَمْ يَشْتمل قَرْنهم عَلَىٰ نَاطقٍ بالصَّواب في تلكَ المَسَائل حَتَّىٰ نبغَ من بَعْدهم، فَعَرَفوا حُكْمَ الله الَّذي جَهلَهُ أُولَئك السَّادة، وأَصَابوا الحقَّ الَّذي أخطَأَ، أُولَئك الأئمَّة.. سُبْحانك هَذَا بهتانٌ عظيمٌ.. انْتهَىٰ المَقْصود من كَلَامه رَحِمهُ اللهُ تَعَالىٰ.

**وإِذَا علمَ هَذَا، فنقولُ**: أيُّ إزْراء الصَّحَابة، وأيُّ وصمةٍ عَلَيْهم أعْظَم من أن يُقَالَ: إنَّ مرتبةَ البخاريِّ في العِلْمِ تَفُوق مَرَاتب الصَّحَابة فيه، سُبْحانك هَذَا بهتانٌ عظيمٌ.

وقَدْ تقدَّم عن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ أنكرَ عَلَىٰ مَنْ فَضَّله عَلَىٰ أَبي بَكْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَضربه ضربًا شديدًا، وقَالَ: خيرُ هَذِهِ الأُمَّة بعد رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، فمَنْ قَالَ سِوَىٰ هَذَا، فهو مفترٍ، عَلَيْه ما عَلَىٰ المُفْتري.

**وتَقدَّم عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّه قَالَ**: «لَا يُفضِّلني أحدٌ عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وَعُمَر إلَّا جلدتُهُ حدَّ المُفْتري»(٢).

وإِذَا كَانَ الَّذي يُفضِّل عُمَر عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ، أوْ يُفضِّل عليًّا عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وَعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُعدُّ مفتريًا، ويُجْلد المُفْتري ثَمَانين سوطًا، فكيفَ بمَنْ فَضَّل البخاريَّ عَلَىٰ

---

(١) (٤/ ١٠٤).

(٢) سبق تخريجه.

أَبي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وعثمانَ، وَعَلَىٰ سَائر الصَّحَابة في العِلْمِ الَّذي هو رأسُ الفَضَائل، وأكْمَلها، وأَشْرفها، فهَذَا أَوْلَىٰ أن يُوصَف بالافْتِرَاء، وأنْ يُعَامل مُعَاملة المُفْتري.

**ويُقَال أيضًا:** إنَّ الصَّحَابةَ رضي الله عَلَيْهم هُمُ الَّذينَ حَفظُوا القُرْآن والسُّنَّة، وَتَبعُوهما إِلَىٰ النَّاس، فكلُّ النَّاس بَعْدهم داعٍ لهُمْ، وعيالٌ عَلَيْهم في عِلْمِ الكتَاب والسُّنَّة، وقد كَانَ للصَّحَابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من البَصيرة النَّافذة في عِلْمِ الكتَاب والسُّنَّة ما ليسَ لمَنْ بَعْدهم.

قَالَ ابْنُ القيِّم -رَحمَهُ اللهُ تَعَالىٰ- في «مَدَارج السَّالكين»(١) في الكَلَام عَلَىٰ قَوْله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨] قَالَ: يريدُ أنْ يصلَ باسْتدلَالك إِلَىٰ أعْلَىٰ دَرَجات العِلْمِ، وَهِيَ البَصيرة الَّتي تكُون نِسْبَة العُلُوم فيها إِلَىٰ القَلْب كنِسْبَة المَرْئي إِلَىٰ البَصَر، وهَذِهِ الخِصِّيصة الَّتي اختصَّ بها الصَّحَابة عَلَىٰ سَائر الأُمَّة، وهي أعْلَىٰ دَرَجات العُلَماء. انْتهَىٰ.

وإِذَا علمَ هَذَا، فَمَن زَعَم أنَّ مراتبَ غير الصَّحَابة في العِلْمِ تَفُوق مَرَاتب الصَّحَابة، قَدْ تَنقَّصهم، وغضَّ من قَدْرهم، وَقَابلهم بغير ما يستحقُّونه من الإجْلَال والاحْتِرَام، ولا شكَّ أنَّ هَذَا من الأذيَّة لهم، وأَذيَّتهم لَيْسَت بالأَمْر الهيِّن.

وقد تقدَّم حَدِيثُ عَبْد الله بن مغفَّل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللهَ اللهَ في أَصْحَابي، لا تَتَّخذوهمْ غرضًا بَعْدي، فَمَنْ أَحبَّهم فبُحبِّي أَحبَّهم، ومَنْ أَبْغَضهم فببُغْضي أَبْغَضَهم، ومَنْ آذَاهُمْ فقَدْ آذَانِي، ومَنْ آذَانِي فقَدْ آذَىٰ**

---

(١) (٢/ ٤٥١).

**الله، ومَنْ آذىٰ الله يوشكُ أن يَأْخُذَه**»، رَوَاه التِّرمذيُّ(١).

وتَقدَّم أيضًا قَوْلُ مُحمَّد بن سيرين: «مَا أظنُّ رجلًا يَنْتقص أبا بكرٍ وَعُمَر يحبُّ النَّبيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»(٢)، رَوَاه التِّرْمذيُّ، وقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حسنٌ.

**وأَمَّا قَوْل أَبي ترابٍ:** إنَّ البخاريَّ اجتمعَ لَه حَدِيثُ الصَّحَابة وَفِقْهُهُمْ أجْمَع:

**فَجَوابُهُ أنْ يُقَالَ:** هَذِهِ مُجَازفة يُكذِّبها الواقعُ، وَبَيانُ ذَلكَ من وُجُوهٍ:

**أَحَدها:** أنْ يُقَالَ: من المُسْتَحيل أن تَجْتمعَ أَحَاديثُ الصَّحَابة وفِقْههم لرَجُلٍ وَاحِدٍ ولَوْ بَلَغ في العِلْمِ والفِقْهِ ما بَلَغ، وهَذِهِ كُتُبُ الحَدِيثِ والآثَار مَوْجودة وليسَ فيها شيءٌ قَدْ جمعَ الأَحَاديث والآثَار كلَّها.

ومِنْ أكْبَر كُتُب الحَدِيثِ وأَوْسَعها: «مُسْند الإِمَام أَحْمَد»، وَمَع هَذَا لَمْ تَجْتمع فيه أَحَاديثُ الصَّحَابة كلُّها، وَلَا الآثَار المرويَّة عَنْهم، بَلْ في غيره من كُتُب الصِّحاح، والسُّنن، والمَسَانيد ما ليسَ فِيهِ. وفي كُلٍّ منها ما ليسَ في الآخر. وفِي هَذَا أَكْبَر شَاهِدٍ عَلَىٰ بُطْلان ما زَعَمه أبو ترابٍ.

**الوَجْه الثَّانِي:** أنَّ كثيرًا من كبَار الصَّحَابة الَّذينَ طَالَت صُحْبتهم لرَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَكَانوا يَلْزمونه حضرًا وسفرًا، قَدْ ماتَ كثيرٌ منهم بَعْد وَفَاة النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بمُدَّةٍ يسيرةٍ، فلَمْ يُؤْخذ عنهم الكثير ممَّا سَمعوه من النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَمَا شَاهَدوه من أفعالِهِ، وهَدْيه، وسيرتِهِ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

وقَدْ تقدَّم ما ذَكَره ابْنُ سعدٍ عن مُحمَّد بن عُمَر الأسلميِّ أَنَّه قَالَ: إنَّما قلَّت الرِّواية عَنِ الأَكَابر من أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لأَنَّهم هَلَكوا قبلَ أن يحتاجَ إلَيْهم.

إِلَىٰ أن قَالَ: ومَضَىٰ كثيرٌ من أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَبْله وبَعْده بعلمِهِ لم يؤثر بشيءٍ، ولَمْ يحتج إلَيْه لكَثْرة أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وتَقدَّم قَوْل ابْن القيِّم رَحمَهُ اللهُ تَعَالىٰ: إنَّ ما انفردَ به الصَّحَابة من العِلْمِ عنَّا أكثر من أن يُحَاط به، فلَمْ يَرْو كلُّ منهم كل ما سمع.

إِلَىٰ أن قَالَ: وكذَلكَ أجلَّة الصَّحَابة رِوَايتهم قَليلة جدًّا بالنِّسبة إِلَىٰ ما سَمعُوا من نَبيِّهم، وَشَاهَدوه. ولَوْ رَوَوا كلَّ ما سَمعوه وَشَاهدوه لزَاد عَلَىٰ روَاية أَبي هُرَيْرَة أضعافًا مُضَاعفة. انْتهَىٰ.

وفِي هَذَا أَبْلَغ ردٍّ عَلَىٰ مُجَازفة أبي ترابٍ حَيْث زَعَم أَنَّ البخاريَّ قد اجْتمَعَ له حَدِيثُ الصَّحَابة، وَفِقْههم أجْمَع.

**الوَجْه الثَّالث:** إنَّ في «صَحيح البخاريِّ»، وغَيْره من كُتُبه أَعْظَم ردٍّ عَلَىٰ أبي ترابٍ، وأَكْبر شاهدٍ عَلَىٰ بُطْلان ما زَعَمه عن البخاريِّ أَنَّه اجتمعَ له حَدِيثُ الصَّحَابة، وَفِقْههم أجْمَع.. فالَّذي في كُتُب البخاريِّ من أَحَاديث الصَّحَابة وفِقْهِهم لا تَبْلغ عُشْرَ ما روي عنهم من الأَحَاديث والآثار، وَلَا نصفَ العُشْر.

وقَدْ جاءَ في كُتُب الصِّحاح، والسُّنن، والمَسَانيد، والمُسْتَخرجات، والمَعَاجم من الأَحَاديث الصَّحيحة الحَسَنة الَّتي لم يُخرِّجها البخاريُّ أكْثَر في «صَحيح البخاريِّ»، وَجَاء فيها من الآثَار عن الصَّحَابة أكْثَر ممَّا جاءَ من كُتُب البخاريِّ، فكيفَ

يُقَال والحَالَة هَذِهِ أَنَّ البخاريَّ اجتمعَ له حَدِيثُ الصَّحَابة، وَفِقْههم أجْمَع، هَذَا كَلامٌ لا يَقُوله مَنْ له أدْنَىٰ مُسْكَةٍ من عقلٍ.

**الوَجْه الرَّابع**: أنْ يُقَالَ: إنَّ في شُيُوخ البخاريِّ ومَنْ قبلهم من أكَابر العُلَماء مَنْ هُمْ أكثر جمعًا لأَحَاديث الصَّحَابة وفِقْههم من البخاريِّ، ولَاسيَّما الإمَام أَحْمَد، فقَدْ جمعَ من الأَحَاديث وآثَار الصَّحَابة أكْثَر ممَّا جَمَع البخاريُّ بكثيرٍ، وَمَع هَذَا لا يَجُوز أن يُقَالَ فيه، وَلَا في غَيْره من عُلَماء التَّابعين ومَنْ بَعْدهم من أكَابر العُلَماء: إنَّ مَرَاتبهم في العِلْمِ تَفُوق مَرَاتب الصَّحَابة، بل الصَّحَابة أعْلَىٰ مَرَاتب في العِلْمِ، وفي سَائر الفَضَائل من جَميع الَّذينَ جَاءُوا من بَعْدهم.

**الوَجْه الخَامس**: أَنَّ البخاريَّ -رَحمَهُ اللهُ تَعَالىٰ- قَالَ: ما اسْتَصْغَرت نَفْسي عند أحدٍ إلَّا عند عليِّ بن المدينيِّ. وإذَا كَانَ البخاريُّ قَد اسْتصغر نَفْسه عند عليِّ بن المَدينيِّ الَّذي لا تُقَاس مَرْتبته في العِلْمِ بأَدْنىٰ مَرَاتب عُلَماء الصَّحَابة، فكيفَ يُقَال: إنَّ مرتبةَ البخاريِّ في العِلْمِ تَفُوق مَرَاتب أَبي بَكْرٍ، وَعُمَر، وعُثْمان، وعليٍّ، وَسَائر الصَّحَابة، هَذَا كَلَامٌ لا يَقُوله عاقلٌ، وَلَا يَرْضىٰ به مؤمنٌ، ولَوْ قيل هَذَا القَوْل السَّيِّئ في حَيَاة البخاريِّ لكَانَ حريًّا أن يُجَاهد قائله بكلِّ ما يقدر عَلَيْه.

**وأمَّا قَوْله**: وَلَكنه لا يَفُوقهم، ولا يُدَانيهم البتَّة في الفَضْل والشَّرف والمَنْزلة والكَرَامة.

**فَجَوابُهُ أنْ يُقَالَ**: إذَا كَانَ البخاريُّ -رَحمَهُ اللهُ تَعَالىٰ- لا يُدَاني الصَّحَابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ في هَذِهِ الأُمُور، فَبطَريق الأَوْلَىٰ أنْ يُقَالَ: إنَّ مَرَاتبهم في العِلْمِ تَفُوق مَرْتبته ومَرَاتب غَيْره من التَّابعين وَتَابعيهم، ومَنْ جاءَ بَعْد ذَلكَ من كبَار العُلَماء.

**وقَدْ تَقدَّم قَوْلُ شَيْخ الإِسْلَام أبي العبَّاس ابْن تَيْمية رَحمَهُ اللهُ تَعَالىٰ**: إنَّ العِلْمَ رَأس الفَضَائل، وكلُّ مَنْ كَانَ أفضل من غَيْره من الأنْبيَاء والصَّحَابة، وغَيْرهم، فَإنَّه أعْلَم منه. وتَقدَّم أيضًا قَوْل ابْن القيِّم رَحمَهُ اللهُ تَعَالىٰ: إنَّ فضيلةَ العِلْمِ، ومَعْرفة الصَّواب أكْمَل الفَضَائل وأشْرَفها.

**ويُقَال أيضًا لأبي تُرَاب**: هَلْ تَقُول: إنَّ العِلْمَ شرفٌ، وفضيلةٌ، ومنزلةٌ عاليةٌ، وَكَرامةٌ في حقِّ مَنْ يعمل بعلمِهِ أم لا؟ فإنْ قَالَ: إنَّه شرفٌ، وفضيلةٌ، ومنزلةٌ عاليةٌ، وكرامةٌ، لَزمه أَحدُ أَمْرين: إمَّا أنْ يقولَ: إنَّ البخاريَّ قَدْ فاقَ جَميعَ الصَّحَابة في الفَضْل والشَّرف والمَنْزلة والكَرَامة. وإمَّا أن يرجعَ عمَّا زَعَمه من رَفْع مَرْتبة البخاريِّ في العِلْمِ عَلَىٰ مَرَاتب الصَّحَابة، ويَعْترف أنَّ مراتبَ الصَّحَابة في العِلْمِ تَفُوق مَرَاتب العُلَماء بَعْدهم، وأنَّهم لا يُقَاس بهم أحدٌ ممَّن كَانَ بَعْدهم كائنًا مَنْ كَانَ.

**وإنْ قَالَ**: إنَّ العِلْمَ ليسَ بشَرَفٍ، وَلَا فَضيلَةٍ، وَلَا مَنْزلةٍ عاليةٍ، وَلَا كَرامةٍ، كَمَا هُوَ ظَاهرُ كلامِهِ هَهُنا، وفِي قَوْله أيضًا، وَلَيْسَ الإنْسَانُ أنْ يقرنَ الفَضْل بالعِلْمِ، وقَوْله أيضًا: إنَّ الفَضيلةَ شيءٌ، والعِلْمَ شيءٌ آخَر.

**قيلَ**: هَذَا كلامٌ لا يَقُوله إلَّا مَنْ رفعَ عَنْه التَّكْليف، فَلَا يعولُ عَلَيْه.

**المَوْضع الخَامس**: زَعَم أبو ترابٍ أَنَّ الفُقَهاء يُخَالفون مَذَاهب الصَّحَابة في مئات المَسَائل، وزَعَم أيضًا أَنَّ الفُقَهاء خَالَفوا الصَّحَابة في المَسَائل الاجتهاديَّة الَّتي يُخَالف فيها الصَّحَابة بَعْضهم بعضًا، وَزَعم أيضًا أنَّ أبَا حَنيفَة قَالَ: هُمْ رجالٌ، ونَحْن رجالٌ.

**وَالجَوابُ أنْ يقَالَ**: ظَاهرُ كَلَام أَبي تُرَابٍ في عِبَارتِهِ الأُولَىٰ أَنَّ الفُقَهاء يُخَالفون

مَذاهب الصَّحَابة حَتَّىٰ في المَسَائل الَّتي أجْمَع عَلَيْها الصَّحَابة رضي الله عَلَيْهم، وهَذَا خطأٌ ظاهرٌ، فإنَّ الفُقَهاء لَمْ يُخَالفوا ما أجْمَع عَلَيْه الصَّحَابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولو قُدِّر أنَّ أحدًا من الفُقَهاء خَالَف إجْماعَ الصَّحَابة، فخلافُهُ مَرْدودٌ عَلَيْه؛ لأنَّ إجْماعَ الصَّحَابة حُجَّةٌ قاطعةٌ، وَكَذَلكَ قَوْل الصَّحابي إِذَا لم يُخَالفه غَيْره من الصَّحَابة؛ فإنَّه حُجَّةٌ يجبُ المَصير إلَيْه قَالَه الشَّافعي وغَيْره مِنْ أكَابر العُلَماء.

وَلَا أعْلَم أحدًا خَالَف أحدَ الصَّحَابة سوىٰ أبي ترابٍ، فإنَّ الصَّحَابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجْمَعوا عَلَىٰ تَفْضيل أَبي بَكْرٍ، ثمَّ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَىٰ سَائر الأُمَّة، ولَمْ يَسْتَثنوا في التَّفْضيل أحدًا من الصَّحَابة، لا أُمَّهات المُؤْمنين، ولا غَيْرهم، ولَمْ يَسْتَثنوا في التَّفضيل شيئًا من خصَال الفَضْل؛ لا العِلْم، وَلَا غَيْره، ولَمْ يُخَالف هَذَا الإجماعَ أحدٌ من التَّابعين، ولا مَنْ بَعْدهم من العُلَمَاء حَتَّىٰ جاءَ أَبو ترابٍ في آخِرِ القَرْن الرَّابع عشرَ من الهجْرَة، فَشذَّ عن أَهْل العِلْمِ، وَخَالف إجْمَاع الصَّحَابة حَيْث فَضَّل أُمَّهات المُؤْمِنين عَلَىٰ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفَضَّل كثيرًا من الصَّحَابة عَلَىٰ أَبي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في حِفْظِ القُرْآن، وفي العِلْمِ والفِقْهِ، ولَمْ يكتفِ بذَلكَ، بَلْ فَضَّل البُخَاريَّ في العِلْمِ عَلَىٰ سَائِر الصَّحَابة، وقد قَالَ الشَّاعرُ:

خلافًا لقَـوْلي مـن فَيالَـة[1] رَأْيِـه ... كَمَا قيل قبل اليَوْم خَالِفْ لتُذْكر

وهَذَا البَيْتُ مُطَابقٌ لحَال أَبي ترابٍ غايَةَ المُطَابقة.

وأمَّا المَسَائل الاجتهاديَّة الَّتي اخْتلَفَت فيها أقْوَالُ الصَّحَابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَاخْتلَف فيهَا الفُقَهاء بَعْدهم بحَسَب اخْتلَافهم، فهَذِهِ لا يُقَال فيها: إنَّ الفُقَهاء قد خَالَفوا

---

(١) في رأيه فَيالَة: أي: ضعف.

الصَّحَابة كَمَا عَبَّر به أبو ترابٍ؛ لأنَّ ظاهرَ عبارتِهِ يَقْتضي أَنَّ الفُقَهاء قد خَالَفوا الصَّحَابة كلَّهم في المَسَائل الاجتهاديَّة.. وهَذَا خطأٌ، فإنَّ الفُقَهاء لم يُخَالفوا جميعَ أقْوَال الصَّحَابة في المَسَائل الاجتهاديَّة، وإنَّما كَانوا يأخُذُون بأقْوَال الصَّحَابة، أو ببَعْضها، ويَخْتلفون بحَسَب اخْتلَاف الصَّحَابة، وإِذَا ظَهَر لهم الدَّليلُ من الكتَاب أو السُّنَّة، أَخَذوا به، وَتَركوا ما سوَاه من الأَقْوَال، هَذَا هو المَعْروف عن المُحققِّين من العُلَمَاء، وليسَ في فِعْلِهم نقصٌ عَلَىٰ الصَّحَابة، ولا غضٌّ من قَدْرهم.

قَالَ الشَّافعيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالىٰ- في «رِسَالتِهِ البغداديَّة» الَّتي رَوَاها عنه الحَسَن بن مُحمَّد الزَّعفراني، وهَذَا لفظُهُ: وقَدْ أثْنَىٰ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ عَلَىٰ أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في القُرْآن والتَّوْراة والإنْجيل، وَسَبق لهُمْ عَلَىٰ لسَان رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الفَضْل ما ليسَ لأحدٍ بَعْدهم، فرَحمَهُمُ الله، وهَنَّأهم بما آتَاهُمْ من ذَلكَ ببُلُوغ أعْلَىٰ مَنَازل الصِّدِّيقين والشُّهَداء والصَّالحين، أَدَّوا إلينا سُنَن رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَشَاهَدوه والوَحْي يَنْزل عَلَيْه، فَعَلمُوا ما أَرَادَ رَسُولُ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عامًّا وخاصًّا، وعزمًا وإرشادًا.

وَعَرَفوا من سُنَنه ما عَرَفنا وجَهِلْنا، وهُمْ فَوْقنا في كلِّ علمٍ واجتهادٍ وورعٍ وعقلٍ وأمر أستدركُ به عِلْم واسْتنبطَ بِهِ آرَاؤُهُمْ لنَا أحْمَد، وأَوْلَىٰ بنا من رَأْينا عند أَنْفسنا. ومَنْ أَدْركنا ممَّن يَرْضىٰ أو حَكَىٰ لنا عنه ببَلَدنا صَارُوا فيمَا لَمْ يَعْلموا لرَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فيه سُنَّة إِلَىٰ قَوْلهم إن اجْتَمَعوا، أَوْ قَوْل بَعْضهم إنْ تَفرَّقوا. وَهَكَذا نَقُول ولَمْ نَخْرج عن أَقَاويلِهِم. وإنْ قَالَ أَحدُهُمْ ولَمْ يُخَالفه غَيْره أَخذنا بقَوْله. انْتهَىٰ.

وقَدْ نَقَله عنه ابْنُ القيِّم -رَحمَهُ اللهُ تَعَالىٰ- في «إعْلَام المُوقِّعين»(١)، قَالَ: وقَدْ صرَّح الشَّافعيُّ في الجَديد من رِوَايَة الرَّبيع عَنْه بأنَّ قَوْل الصَّحابيِّ حُجَّة يجبُ المَصيرُ إلَيْه، فقَالَ: المُحْدثاتُ من الأُمُور ضَرْبان؛ أَحدُهُما: ما أُحْدث يُخَالف كتابًا، أوْ سُنَّة، أوْ إجْمَاعًا، أَوْ أثرًا، فهَذِهِ البدْعَةُ الضَّلَالة.

**قَالَ ابْن القيِّم:** والربيعُ إنَّما أخذَ عَنْه بمصرَ، وقَدْ جعلَ مُخَالفة الأَثَر الَّذي ليسَ بكِتَابٍ، ولَا سُنَّةٍ، وَلَا إجْمَاعٍ، وَلَا ضَلَالةٍ، وهَذَا فَوْق كَوْنه حُجَّة.

وَقَالَ ابْنُ القيِّم أيضًا في «إعْلَام المُوقِّعين»(٢): وقَالَ الشَّافعيُّ فِي رِوَاية الربيع عَنْه: والبِدْعةُ ما خَالَف كتابًا، أَوْ سُنَّة، أَوْ أثرًا عَنْ بَعْض أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

**قَالَ ابْنُ القيِّم:** فَجَعل ما خَالَف قَوْل الصَّحابيِّ بِدْعةً. انْتَهىٰ.

**وأمَّا قَوْله:** إنَّ أبَا حَنيفَةَ قَالَ: هُمْ رجالٌ، ونَحْن رجالٌ.

**فَجوابُهُ أنْ يُقَالَ:** لَمْ يَقُل أبُو حَنيفةَ هَذَا القَوْل في حقِّ الصَّحَابة كَمَا تَوهَّمه أبو تُرابٍ، وإنَّما قَالَه في حقِّ التَّابعين.

قَالَ الحافظُ الذَّهبيُّ في مَنَاقب أَبي حَنيفَةَ: قَالَ نُعَيم بن حمَّاد: سمعتُ أبَا عصمةَ وهُوَ نوحُ الجامعُ، قَالَ: سمعتُ أبَا حَنيفَة يَقُول: ما جَاءَ عَنْ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعلَىٰ الرَّأس والعَيْن، وَمَا جَاء عن الصَّحَابة اخْتَرْنا، وما كَانَ من غَيْر

---

(١) (٤/ ٩٢).

(٢) (١/ ٦٤).

ذَلكَ، فهُمْ رجالٌ، ونَحْن رجالٌ(١).

وذَكَر ابْنُ عَبْد البَر في «الانْتقاء»(٢) عَنْ إبْرَاهيم بن هانئ النَّيسابوري قَالَ: قيلَ لنُعَيم بن حمَّاد: ما أَشَد إزرَاءَهم عَلَىٰ أبي حَنيفَة. قَالَ: إنْ يُنْقم عَلَىٰ أبي حَنيفَة ما حَدَّثنا عنه أَبو عِصْمةَ، قَالَ: سَمعتُ أَبَا حَنيفَةَ يَقُول: مَا جَاءنا عن رَسُول الله صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَبِلْنَاه عَلَىٰ الرَّأس والعَيْنين، وَمَا جَاءَنا عن أَصْحَابِهِ، اخْتَرْنا منه، ولَمْ نَخْرج عن قَوْلهم، وَمَا جَاءَنا عَن التَّابِعِين، فهُمْ رجالٌ، ونَحْن رجالٌ.

وقَالَ ابْنُ القيِّم -رَحِمهُ اللهُ تَعَالىٰ- في «إعْلَام المُوقِّعين»(٣): وقَالَ نُعَيم بن حمَّاد: حَدَّثنا ابْنُ المُبَارك، قَالَ: سَمعتُ أبَا حَنيفَة يَقُول: إِذَا جاء عن النَّبيِّ صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فَعَلىٰ الرَّأس والعَيْن، وإِذَا جاء عن الصَّحَابة يخْتَار من قَوْلهم، وإِذَا جَاءَ عن التَّابِعِين زَاحَمْنَاهم. انْتهَىٰ.

ومُرَاد أَبي حَنيفَة -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالىٰ- أَنَّه لا يُقلِّد أحدًا من التَّابعين، وإنَّما يأْخُذُ بما جَاءَ عن النَّبيِّ صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ويخْتَار من أقْوَال الصَّحَابة، وَلَا يَخْرج عَنْها، وإِذَا لَمْ يجدْ عن النَّبيِّ صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وَلَا عن أَصْحَابِهِ، اجْتَهد رَأْيه، ولَمْ يَأْخذ بآرَاء التَّابِعِين.

وهَذَا آخرُ ما تَيسَّر إيرادُهُ، والحَمْدُ لله ربِّ العَالَمين، وصلَّىٰ الله عَلَىٰ نَبيِّنا مُحمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ وصَحْبه وَسلَّم تَسْليمًا كثيرًا.

---

(١) «تاريخ الإسلام» للذهبي (٩/ ١٩٦).

(٢) (١/ ١٤٤).

(٣) (٤/ ٩٤).